OPEN ACCESS
Received: 16/07/2024
Accepted: 02/11/2024

مجلة الآداب

The Concept of Uniqueness in Imam Al-Bayhaqi's Book *Shu'ab Al-Iman*: A Theoretical Study with Practical Examples

Masoud Ali Abdullah Al-Arjani Al-Qahtani *
Masoud.90@hotmail.com

Abstract:

This study aims to elucidate the concept of uniqueness in hadith literature in general, and specifically its interpretation by Imam Al-Bayhaqi through a study of practical examples from his book *Shu'ab Al-Iman* (The Branches of Faith). For the study purposes, the inductive and analytical methodologies were employed. The study consists of an introduction and two sections. The first section explores the concept of uniqueness in both its lexical and contextual meaning, its applications among scholars of hadith in general, and specifically Al-Bayhaqi's persepctive. The second section presents practical examples of hadiths judged uniquely by Imam Al-Bayhaqi in his book *Shu'ab Al-Iman*. The key findings revealed that Imam Al-Bayhaqi's concept of uniqueness did not significantly differ from other scholars in this field. The Imam's judgments were typically based on the absence of supporting narrators for the unique hadith, or the presence of unreliable narrators. Although early scholars did not formalize the term uniqueness in dedicated works, they showed interest in hadiths judged uniquely.

Keywords: Concept of Uniqueness, Shu'ab al-Iman, Prophetic Traditions, Hadith Studies, Hadith Narrators.

* Ph.D. Scholar in Prophetic Sunnah & its Sciences, Saudi Arabia.

Cite this article as: Al-Qahtani, Masoud Ali Abdullah Al-Arjani. (2024). The Concept of Uniqueness in Imam Al-Bayhaqi's Book *Shu'ab Al-Iman*: A Theoretical Study with Practical Examples, *Journal of Arts, 12*(4), 771 -814.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

(EISSN):2708-5783 ISSN:2707-5508
DOI: https://doi.org/10.35696/arts.v12i4.2235

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 16/ 07/ 2024
تاريخ القبول: 02/ 11/ 2024

مجلة الآداب

مفهوم التفرد عند الإمام البيهقي في كتابه: شعب الإيمان: دراسة نظرية ونماذج تطبيقية

مسعود بن علي بن عبدالله العرجان القحطاني*
Masoud.90@hotmail.com

الملخص:

يسعى البحث إلى بيان مفهوم التفرد بالحديث عامة، ومفهومه عند الإمام البيهقي خاصة، من خلال دراسة نماذج تطبيقية من كتاب "شعب الإيمان". وقد استعمل البحث المنهجين (الاستقرائي، والتحليلي)، للوصول إلى هدف البحث وغايته، ويحوي مقدمة ومبحثين: المبحث الأول وفيه مفهوم التفرد لغة واصطلاحًا، وإطلاقاته عند المحدثين عامة، ومفهومه عن البيهقي خاصة، والمبحث الثاني وفيه نماذج تطبيقية لأحاديث حكم عليها الإمام البيهقي بالتفرد في كتابه "شعب الإيمان"، ثم الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي من أهمها: أن مفهوم التفرد عند الإمام البيهقي -رحمه الله- لا يختلف عنه عند غيره من أئمة هذا العلم. وجل ما يحكم عليه الإمام البيهقي يتضح بعد دراسة الحديث ثبوت حكمه عليه بالتفرد، بعدم وجود متابع للراوي المتفرد بالحديث، أو وجود متابع غير معتبر. واهتمام المتقدمين بمسألة التفرد بالرغم من أنهم لم يحرروا مصطلح التفرد ويفردوه بمصنفات خاصة، إلا أن لهم اهتمام بالأحاديث التي حكم عليها بالتفرد.

الكلمات المفتاحية: مفهوم التفرد، شعب الإيمان، الأحاديث النبوية، دراسة الحديث، رواة الحديث.

* دكتوراه في السنة النبوية وعلومها- المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: القحطاني، مسعود بن علي بن عبدالله العرجان. (2024). مفهوم التفرد عند الإمام البيهقي في كتابه: شعب الإيمان: دراسة نظرية ونماذج تطبيقية، *مجلة الآداب*، *12* (4)، 771-814.

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

(EISSN):2708-5783 ISSN:2707-5508
DOI: https://doi.org/10.35696/arts.v12i4.2235

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله،

أما بعد:

فإن الله تعالى أرسل نبيه المصطفى ورسوله المجتبى، محمد بن عبد الله عليه الصلاة والسلام، ليكون للعالمين بشيرًا ونذيرًا، وللمتقين هاديًا وسراجًا منيرًا، فيخرجهم بكتاب الله العظيم، وآيات ذكره الحكيم من دياجير الجاهلية الجهلاء، إلى نور الإسلام عظيم الضياء، الذي طاول سناه عنان السماء، فانشرحت الصدور لآياته، ودهشت العقول بإعجازه، فلم يكن لها خيار إلا التسليم له.

وكان الرافد الرئيسي للقرآن الكريم السنة النبوية المطهرة - على صاحبها الصلاة السلام - فالحديث النبوي هو الأصل الثاني للشريعة الإسلامية، فكم من آية جاءت في القرآن مجملة أو عامة بينتها السنة، وكم من حادثة حدثت في زمن النبي - ﷺ - ولم ينزل فيها قرآن، فجاء الحديث النبوي بالقول الفصل فيها.

فلهذا كان من البدهي أن يعتني المسلمون بحديث رسول الله -ﷺ- غاية الاعتناء، ويبذلوا الوسع في جمعه وحفظه، فالاشتغال بأحاديث الرسول -ﷺ- خير ما يشغل به الوقت، وأفضل ما يسعى إليه في العمر، وأشرف ما يتحصل عليه؛ إذ هو اشتغال بكلام رسول الله -ﷺ- الذي قال الله عنه في محكم التنزيل: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ۝٣ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم: 3].

وقد توجهت جهود العلماء إلى خدمة السنة خدمة لا مثيل لها في عهد البشرية جمعاء، فهي خير ما يخدم بعد كتاب الله عز وجل، فيسر الله للسنة النبوية أئمة عدولًا، ينفون عنها تأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، وتحريف الغالين، فتعاقبت عصورهم، وتضافرت جهودهم على حفظها حتى: " أشرقت شموس صحاح الأخبار، وانبعثت أشعتها في الأقطار، وتمزقت عن البصائر حجب الجهالة، وأغشية الضلالة، فرحم الله تلك الأنفس نهضت لتأمين الدين، ورضي الله عمن أحيا آثارهم من اللاحقين"[1].

ومن هؤلاء العلماء الذين اشتغلوا بجمع المرويات ونقدها الإمام الجليل "أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي رحمه الله تعالى، فقد ترك للأمة ثروة علمية ضخمة قال عنها الإمام الذهبي: "عمل كتبًا لم يسبق إلى تحريرها " ومن أجَلِّ كتبه وأنفسِها، السفر العظيم " الجامع لشعب الإيمان "الذي أقسم الإمام السبكي " أنه ما له نظير"[2].

فقد برزت صنعة الإمام الحديثية التي تدل على سعة علمه وقوة حفظه ودقة فهمه، فقد حوى كتابه كثيرًا من الأحاديث التي أعلها بأنواع من العلل المختلفة من أوسعها ما نص فيه على تفرد الراوي بحديث ما، فهو كتاب يحتاج إلى عدة دراسات تبرز منهج مؤلفه فيه.

ومن ثم كان هذا البحث بعنوان: " مفهوم التفرد عند الإمام البيهقي في كتابه " شعب الإيمان " دراسة نظرية ونماذج تطبيقية"، والذي يتضح أكثر من خلال المحاور التالية:

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تكمن أهمية هذا الموضوع في أمور منها:

1- أهمية كتاب الجامع لشعب الإيمان، وإمامة صاحبه في علوم السنة النبوية، ومكانته في نقد الحديث، واستفادة المتأخرين منه، وما اشتمل عليه كتابه من علوم حديثية، ومنها مسألة التفرد.

2- يعد التفرد من أدق علوم الحديث، وأصعب أسباب العلة كشفًا، ومن أهم القرائن، التي يستعان بها على إدراك العلة.

3- مسألة التفرد مرتبطة بعدد من أنواع علوم الحديث: (كالغريب، وزيادة الثقة، والشاذ، والمنكر)، سواء في أصل الحديث أو في جزء منه، فكان لا بد من بيان مفهومه بشكل عام.

4- ليس للتفرد قاعدة أو ضابط يمكن اعتبارها، وإنما يطرأ عليها حالات مختلفة، يمكن التعرف على ذلك من خلال دراسة بعض الأمثلة، التي حكم عليها الإمام البيهقي بالتفرد.

5- أعلَّ الإمام البيهقي بعض الأحاديث التي في كتابه "شعب الإيمان" بالتفرد، وهذا يدفعنا للبحث عن مراده، هل مراده إعلالها بالتفرد؟ أم أنه مجرد وصف لها فقط بالتفرد؟

6- محاولة تقديم دراسة تطبيقية نظرية للتفرد وأنواعه، من خلال دراسة نماذج للتفرد عن الإمام البيهقي في كتابه شعب الإيمان.

7- لم يسبق الكتابة في هذا الموضوع (مفهوم التفرد عند الإمام البيهقي) مع أنه يستحق البحث والدراسة.

أهداف البحث:

1- التعريف بمفهوم التفرد عامة، وبيان إطلاقاته.

2- التعرف بمفهوم التفرد عند الإمام البيهقي، من خلال دراسة أحاديث حكم عليها بالتفرد.

3- المقارنة بين حكم الإمام البيهقي بالتفرد، وحكم غيره من الأئمة، ومعرفة من يوافقه ومن يخالفه.

4- بيان حكمه على الحديث بالتفرد - بعد دراسة الحديث وجمع طرقه - هل يبقى كما قال أم ينتفي ذلك التفرد بوجود متابعات معتبرة.

مشكلة البحث وأسئلته:

من المعلوم أن موضوع التفرد من المواضيع الشائكة، التي يصعب فيها إثبات تفرد راو بحديث ما، حيث يحتاج ذلك لتتبع واستقراء تام؛ فكم من حديث وصف بالتفرد، ولم يُسلم له بذلك حيث وجدت له متابعات.

ولقلة من تناول موضوع التفرد بالبحث، كما أن هناك تشابها وتداخلا بينه وبين مصطلحات أخرى من مصطلحات علوم الحديث (كالغريب، والوحدان، والفرد)؛ كان من المهم التركيز على لفظ التفرد والمراد به، خاصة عند الإمام البيهقي لأنه يكثر في أحكامه.

الدراسات السابقة:

مفهوم التفرد لم يعرف ولم توجد له عند المتقدمين مصنفات خاصة به، وهناك دراسات ورسائل علمية حول موضوع التفرد، منها:

1- دراسة بعنوان: "التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو رده دراسة تأصيلية تطبيقية".

ويقع في مجلد واحد. وهو بحث قدمه: عبدالجواد حمام، لنيل درجة الماجستير. وهي دراسة كما ذكر المؤلف: تهدف إلى جمع أقوال النقاد والتأليف بينها، ومعرفة نقاط تباينها واتفاقها ومحل الخلاف منها، لمعرفة منهجهم الذي استندوا إليه في الجرح والتعديل، وتحليل الروايات والحكم عليها، مع ذكره لبعض الأمثلة التطبيقية.

2- دراسة بعنوان: "التفرد وأحكامه وآثاره على الراوي والمروي".

وهو بحث قدمه: فرح طه، لنيل درجة الدكتوراه.

وهي دراسة للتفرد في كتاب "تاريخ بغداد" للخطيب البغدادي.

3- بحث منشور بعنوان: "التفرد عند المحدثين بين القبول والرد".

أما مفهوم التفرد عند الإمام البيهقي خاصة فلم أقف على من كتب فيه حتى الآن، ولذلك جعلته موضوع الدراسة لهذا البحث.

منهج البحث:

تستلزم هذه الدراسة الاستعانة بالمنهجين الاستقرائي والتحليلي، وذلك بدراسة بعض الروايات التي نص عليها الإمام البيهقي بالتفرد، ثم تحليلها من حيث التخريج ودراسة الأسانيد والبحث عمن وافق الإمام البيهقي من الأئمة على هذا الحكم.

خطة البحث:

المقدمة: وتشتمل على: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهدافه، ومشكلة البحث، والدراسات السابقة، ومنهجه، ثم الخطة.

المبحث الأول: (مفهوم التفرد لغة واصطلاحًا، وإطلاقاته عند المحدثين عامة، ومفهومه عن البيهقي خاصة)، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم التفرد لغة، وفي اصطلاح المحدثين عامة.

المطلب الثاني: إطلاقات التفرد عند المحدثين.

المطلب الثالث: مفهوم التفرد عند الإمام البيهقي خاصة من خلال كتابه" شعب الإيمان".

المبحث الثاني: نماذج تطبيقية لأحاديث حكم عليها الإمام البيهقي بالتفرد في كتابه "شعب الإيمان"، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: نموذجان حكم عليهما الإمام البيهقي بالتفرد وليس له متابعة.

المطلب الثاني: نموذج حكم عليه الإمام البيهقي بالتفرد وله متابعة مقبولة.

المطلب الثالث: نموذجان حكم عليهما الإمام البيهقي بالتفرد وله متابعات لكنها غير مقبولة.

ثم الخاتمة: وأذكر فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث، مع التوصيات.

المبحث الأول: مفهوم التفرد لغة واصطلاحًا، وإطلاقاته عند المحدثين عامة، ومفهومه عن البيهقي خاصة

المطلب الأول: مفهوم التفرد لغة، وفي اصطلاح المحدثين عامة

- **تعريف الفرد**

في اللغة: أصل التفرد مأخوذ من الفرد، و"الفرد" مفرد، وجمعه أفراد، وهو الواحد من الشيء، وما لا نظير له.

قال ابن منظور: "وَالْفَرْدُ: الْوِتْرُ، وَالْجَمْعُ أَفراد وفُرادَى، عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ. والفرد أيضًا: الَّذِي لَا نَظِيرَ لَهُ، وَالْجَمْعُ أَفراد... يُقَالُ: شَيْءٌ فَرْدٌ وفَرَدٌ وفَرِدٌ وفُرُدٌ وفارِدٌ...كلها بمعنى منفرد. وفَرَد بالأمر يَفرُدُ به وَتَفَرد، وانفَرَد، واستَفرَدَ... يقال: شَجَرَةٌ فارِدٌ وفَارِدَةٌ: متَنَحِّية؛ قَالَ الْمُسَيَّبُ بْنُ عَلَسٍ: "فِي ظِلِّ فاردَةٍ منَ السِّدْرِ". وَظَبْيَةٌ فارِدٌ: مُنْفَرِدَةٌ انقطعت عن القطيع... وَقَالَ اللَّيْثُ: الفَرْدُ مَا كَانَ وَحْدَهُ. يُقَالُ: فَرَدَ يَفْرُدُ وأَفْرَدْتُه جَعَلْتُهُ وَاحِدًا"[3].

وقال ابن فارس: "الفاء والراء والدال أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على وُحْدة. من ذلك الفَرْد وهو الوَتْر. والفارد والفَرْد: الثَّور المنفرِد. وظبيةٌ فاردٌ: انقطعت عن القَطيع، وكذلك السِّدرة الفاردةُ، انفرَدَتْ عن سائر السِّدر. وأفراد النجوم: الدَّراريُّ في آفاق السَّماء. والفريد: الدُّرُّ إذا نُظِم وفصِّل بَينَه بغَيرِه"[4].

وفي الاصطلاح: مفهوم الفرد بمعناه الاصطلاحي مشابه لمعناه اللغوي كما هو حال كثير من الاصطلاحات والمفاهيم التي استخدمها المتقدمون.

وعرفه أبو حفص الميانشي[5] بأنه: "**مَا انْفَرد برو ايته بعض الثِّقَات عَن شَيْخه دون سَائِر الروَاة عَن ذَلِك الشَّيْخ**"[6].

ولم أقف على من عرفه غيره؛ وذلك يرجع لأمور منها:

1- عدم وجود الحاجة لبيانه عند المتقدمين، فوضوح مثل هذا المفهوم وغيره من المفاهيم، واستقراره في أذهانهم، جعلهم ليسوا بحاجة لبيان مثل هذه التعاريف وصياغتها، وشرح مرادهم منها.

1- لم يظهر في ذلك الزمن ما يعرف اليوم بالحدود المنطقية للمصطلحات، والتعاريف الجامعة المانعة.

2- أن التعاريف والاصطلاحات في أي علم من العلوم، تمر بمراحل وزيادة اشتراطات وحدود حتى تستقر في آخر الأمر وتنضج.

ويؤخذ على تعريف الميانشي للتفرد أنه قصره على انفراد الثقة عن شيخه، فأخرج من التعريف انفراد غير الثقة.

وعرفه عبد الجواد حمام بأنه: "ما يأتي من طريق راو واحد، دون أن يشاركه غيره من الرواة، سواءٌ كان بأصل الحديث أو بجزء منه، مع مخالفة أو دونها، بزيادة فيه أو بدون زيادة، في المتن أو السند، ثقة ضابطًا كان الراوي أو دون ذلك"[(7)]. وهذا يصلح أن يكون وصفًا لا تعريفًا.

ويعرف بأنه: ما انفرد به راوٍ واحد سندًا أو متنًا أو بهما معًا

المطلب الثاني: إطلاقات التفرد عند المحدثين

تبين من خلال الاستقراء أن مصطلح (التفرد) استعمله العلماء في المعاني التالية:

1- التفرد المطلق بأصل الحديث، بأن لا يُعرف الحديث إلا من هذا الطريق، ولا يكون له متابعة ولا شاهد.

2- التفرد الواقع في السند أيًا كان موقع هذا التفرد، ومنه ما يتفرد به الراوي عن شيخ معين ولا يروي عنه غيره، وقد يعرف هذا الشيخ أو يكون مجهولًا.

3- أن ينفرد الراوي بزيادة في سند الحديث أو في متنه، فالزيادة في السند كزيادة وصل الإرسال، والرفع على الوقف، أو زيادة راوٍ في السند. والزيادة في المتن كزيادة لفظة أو جملة لم يذكرها غيره من الرواة.

4- مخالفة الراوي لغيره من الرواة، سواء في السند أو في المتن، سماها المحدثون تفردًا إذا لم يتابعه غيره من الرواة، وقد يطلقون التفرد على المخالفة وإن تابعه غيره؛ لضعف تلك المتابعة، أو تيقن خطئها، أو وهم الراوي فيها.

5- تفرد أهل بلد برواية حديث، ولا يعرف الحديث إلا من رواة ذلك البلد.

6- التفرد بنسخة من السند، بأن لا يروي بهذا السند غير هذا الراوي، صحيحة كانت تلك النسخة أو ضعيفة، حجة كان الراوي أو لا.

هذه الحالات الست التي ظهر أن المحدثين أطلقوا التفرد عليها، بغض النظر عن حال الراوي فقد يكون ثقة، أو مقبولًا، أو ضعيفًا، أو متهمًا، وعن حال التفرد فقد يكون مقبولًا أو مردودًا، إلا أن أكثر ما يطلقون عليه التفرد هو التفرد المردود، أو ما به إشكال أو علة[8].

المطلب الثالث: مفهوم التفرد عند الإمام البيهقي خاصة من خلال كتابه "شعب الإيمان".

من خلال دراسة أمثلة حكم عليها الإمام البيهقي -رحمه الله- بالتفرد في كتابه شعب الإيمان تبين أن مفهوم التفرد عنده لا يختلف عما تم تقريره في التعريف بأنه: ما انفرد به راوٍ واحد سندًا أو متنًا أو بهما معًا.

إلا أني قد وقفت على حديث عند الإمام البيهقي -وقد أوردته في الأمثلة- أطلق عليه لفظ التفرد مع وجود متابعات مقبولة، تبين ذلك بعد جمع الطرق للحديث ودراسة متابعاته، ويرجع ذلك لسببين:

الأول: قد يكون الإمام البيهقي -مع سعة علمه- لم يقف على تلك المتابعات.

الثاني: وقد يكون وقف عليها لكنه لا يرى صحتها، ومعلوم اختلاف الأئمة في الحكم على الرواة وفي إعلال الروايات وتصحيحها.

المبحث الثاني: نماذج تطبيقية لأحاديث حكم عليها الإمام البيهقي بالتفرد في كتابه "شعب الإيمان".

المطلب الأول: نموذجان حكم عليهما الإمام البيهقي بالتفرد وليس له متابعة

النموذج الأول: أَخْبَرَنَا أَبُو عبدالله الْحَافِظُ، أَنَا أَبُو بَكْرٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَقِيهُ، بِالرَّيِّ، ثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ عُقْبَةَ التَّيْمِيُّ، ثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ عبدالله الْجُهَنِيُّ، عَنْ هَاشِمٍ الأَوْقَصِ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: "مَنِ اشْتَرَى ثَوْبًا بِعَشَرَةِ دَرَاهِمَ وَفِي ثَوْبِهِ دِرْهَمٌ مِنْ حَرَامٍ لا يَقْبَلُ اللهُ لَهُ صَلاةً مَا دَامَ عَلَيْهِ مِنْهُ شَيْءٌ" ثُمَّ قَالَ: صُمَّتَا إِنْ لَمْ أَكُنْ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلاثًا".

قَالَ الشَّيْخُ: "تَفَرَّدَ بِهِ بَقِيَّةُ بِإِسْنَادِهِ هَذَا وَهُوَ إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ". شعب الإيمان للبيهقي 210/8، (ح5707).

أولًا: بيان مسألة التفرد وترجمة الراوي المتفرد

يرى الإمام البيهقي -رحمه الله- أن بقية بن الوليد قد تفرد بهذا الإسناد، فقال: تفرد به بقية بإسناده هذا.

ترجمة الراوي المتفرد:

بَقِيَّةُ بنُ الوَلِيْدِ بن صَائِدِ بن كَعْبِ بن حَرِيْزٍ الطَّلاعي الحِمْيَرِيُّ المَيْتَمي.

أبو يُحْمد - بضم الياء على الصحيح- الحمصي.

روى عن: بحير بن سعد، والأوزاعي، وثور بن يزيد، وغيرهم.

روى عنه: حيوة بن شريح الحمصي، وإبراهيم بن موسى الفراء، وشعبة بن الحجاج، وغيرهم.

اختلف فيه الأئمة كثيرًا، وسأورد أقوالهم ثم أرجح ما يظهر لي، وبالله التوفيق.

قال ابن المبارك: "كان صدوقًا ولكن كان يكتب عمن أقبل وأدبر".

وقال أيضًا: "إذا اجتمع إسماعيل بن عياش، وبقية فحديث بقية أحب إليّ".

وقال الحاكم: "ثقة مأمون".

وقال ابن عيينة: "لا تسمعوا من بقية ما كان في سنه، واسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره".

وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل: سئل أبي عن بقية وإسماعيل بن عياش فقال: "بقية أحب إلي، وإذا حدث عن قوم ليسوا بمعروفين فلا تقبلوه".

وقال أحمد أيضًا: "توهمت أن بقية لا يحدث المناكير إلا عن المجاهيل فإذا هو يحدث المناكير عن المشاهير فعلمت من أين أتى".

قال الحافظ ابن حجر معقبًا: "أُتي من التدليس".

وقال ابن حبان بعد أن أورد كلام الإمام أحمد: "لم يسبره (في المطبوع: لم يسبه) أبو عبدالله -رحمه الله- وإنما نظر إلى أحاديث موضوعة رويت عنه عن أقوام ثقات فأنكرها، ولعمري إنه موضع الإنكار، وفي دون هذا ما يسقط عدالة الإنسان في الحديث، ولقد دخلت حمص وأكثر همي شأن بقية فتتبعت حديثه فكتبت النسخ على الوجه، وتتبعت ما لم أجد بعلو من رواية القدماء عنه، فرأيته ثقة مأمونًا، ولكنه كان مدلسًا سمع من عبيدالله بن عمر وشعبة ومالك أحاديث يسيرة مستقيمة ثم سمع عن أقوام كذابين ضعفاء متروكين عن عبيدالله بن عمر وشعبة ومالك، مثل المجاشع بن عمرو والسري بن عبدالحميد وعمر بن موسى الميتمي وأشباههم، ومن أقوام لا يعرفون إلا بالكنى، فروى عن أولئك الثقات الذين رآهم بالتدليس ما سمع من هؤلاء الضعفاء فكان يقول: قال عبيدالله بن عمر عن نافع، وقال مالك عن نافع – كذا- فحملوا عن بقية عن عبيدالله، وبقية عن مالك، وأسقط الواهي بينهما فالتزق الموضوع ببقية وتخلص الواضع من الوسط، وإنما امتحن بقية بتلاميذ له فكانوا يسقطون الضعفاء من حديثه ويسوونه فالتزق ذلك كله به".

وقال ابن أبي خيثمة: "سئل يحيى بن معين عن بقية فقال: (إذا حدث عن الثقات مثل صفوان بن عمرو وغيره، وأما إذا حدث عن أولئك المجهولين فلا، وإذا كنى الرجل ولم يسم اسم الرجل فليس يساوي شيئًا، فقيل له: أيهما أثبت بقية أو إسماعيل بن عياش؟ فقال: كلاهما صالحان".

وقال الدارمي: "قلت ليحيى -يعني ابن معين- فبقية كيف حديثه؟ قال: ثقة؛ قلت: هو أحب إليك أو محمد بن حرب الأبرش؟ قال: ثقة وثقة".

وقال يعقوب بن شيبة: "بقية بن الوليد وهو ثقة حسن الحديث إذا حدث عن المعروفين، ويحدث عن قوم متروكي الحديث، وعن الضعفاء ويحيد عن أسمائهم إلى كناهم وعن كناهم إلى أسمائهم، ويحدث عمن هو أصغر منه، وحدث عن سويد بن سعد الحدثاني".

وقال ابن سعد: "كان ثقة في روايته عن الثقات، ضعيفًا في روايته عن غير الثقات".

وقال العجلي: "ثقة فيما روى عن المعروفين، وما روى عن المجهولين فليس بشيء".

وقال أبو زرعة: "بقيةُ عَجَبٌ إذا روى عن الثقات فهو ثقة ".

وقال أيضًا: "ما له عيب إلا كثرة روايته عن المجهولين، فأما الصدق فلا يؤتى من الصدق، إذا حدث عن الثقات فهو ثقة".

وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به وهو أحب إلَيَّ من إسماعيل بن عياش".

وقال النسائي: "إذا قال: حدثنا وأخبرنا فهو ثقة؛ وإذا قال: عن فلان فلا يؤخذ عنه؛ لأنه يدري عمن أخذه".

وقال أبو أحمد الحاكم: "ثقة في حديثه إذا حدث عن الثقات بما يعرف، لكنه ربما روى عن أقوام مثل الأوزاعي والزبيدي وعبيدالله العمري أحاديث شبيهة بالموضوعة أخذها عن محمد بن عبدالرحمن ويوسف بن السَّفْر وغيرهما من الضعفاء فيسقطهم من الوسط ويرويها عمن حدثوه بها عنهم".

وقال ابن عدي: "يخالف في بعض رواياته الثقات، وإذا روى عن أهل الشام فهو ثبت وإذا روى عن غيرهم خلط..." ثم قال: "وإذا روى عن المجهولين فالعهدة منهم لا منه، وإذا روى عن غير الشاميين فربما وهم عليهم، وبقية صاحب حديث وعلاقة صاحب الحديث أنه يروى عن الكبار والصغار ويروى عنه الكبار من الناس، وهذه صفة بقية"، وقال ابن خلفون: "لم يُتكلم فيه من قِبَل حفظه ولا مذهبه، وإنما تكلم فيه من قبل تدليسه وروايته عن المجهولين".

وقال الخليلي: "وهو كبير اختلفوا فيه قال أحمد وابن معين: لا بأس به إذا روى عن المشاهير، فإذا روى عن المجهولين فيجيء بأحاديث مناكير".

وقال أبو الحسن بن القطان: "بقية يدلس عن الضعفاء ويستبيح ذلك، وهذا إن صح مفسد لعدالته"، وقال الذهبي معقبًا: "نعم -والله- صح هذا أنه يفعله، وصح عن الوليد بن مسلم بل وعن جماعة كبار فِعْلُه، وهذه بلية منهم، ولكنهم فعلوا ذلك باجتهاد منهم، وما جوزوا على ذلك الشخص الذي يسقطون ذكره بالتدليس أنه تعمد الكذب هذا أمثلُ ما يُعتذر به عنهم ".

وذكره ابن رجب فيمن حدث عن أهل مصر أو إقليم فحفظ حديثهم، وحدث عن غيرهم فلم يحفظ، وقال: "وهو مع كثرة روايته عن المجهولين الغرائب والمناكير، فإنه إذا حدث عن الثقات المعروفين ولم يدلس فإنما يكون حديثه جيدًا عن أهل الشام كبحير بن سعد ومحمد بن زياد وغيرهما، وأما رواياته عن أهل الحجاز والعراق فكثيرة المخالفة لروايات الثقات".

وقال أبو حاتم: "سألت أبا مسهر عن حديث لبقية فقال: احذر أحاديث بقية وكن منها على تقية فإنها غير نقية".

وقال الجوزجاني: "رحم الله بقية ما كان يبالي إذا وجد خرافة عمن يأخذ، وإذا حدث عن الثقات فلا بأس به".

وقال ابن المديني: "صالح فيما روى عن أهل الشام، وأما عن أهل الحجاز والعراق فضعيف جدًّا".

وقال الخطيب: "في حديثه مناكير إلا أن أكثرها عن المجاهيل".

وقال الذهبي: "وكان من أوعية العلم لكنه كدر ذلك بالإكثار عن الضعفاء والعوام والحَمْل عمن دب ودرج"، ووضعه الحافظ ابن حجر في المرتبة الرابعة من المدلسين، وهم الذين أُتفق على أنه لا يقبل من حديثهم إلا ما صرحوا فيه بالسماع، وهو من المشهورين بتدليس التسوية.

وعليه فالذي يظهر -والله أعلم- من هذه الأقوال أن حديث بقية بن الوليد لا يخلو من الأحوال الآتية:

إما أن يصرح بالسماع أولًا، فإذا لم يصرح فحديثه ليس بشيء لكونه من أهل المرتبة الرابعة من المدلسين، وأما إذا صرح بالسماع فإما أن تكون روايته عن الثقات المعروفين، وإما أن تكون عن المجهولين والضعفاء، فإذا كانت عن المجهولين والضعفاء فحديثه ضعيف لا يحتج به، وإن كانت روايته عن الثقات المعروفين، فإما أن تكون عن أهل الشام أو عن غيرهم، فإن كانت روايته عن أهل الشام فهو ثقة ثبت في روايته عنهم، وإن كانت عن غيرهم فربما علا روايته عن غير أهل الشام بعض الوهم فيتقى منه ما خالف فيه الثقات. والله أعلم. روى له البخاري تعليقًا وأخرج له الباقون، وتوفي (سنة: 197هـ)[9].

ثانيًا: تخريج الحديث[10]:

الحديث مداره على بقية بن الوليد واختلف عنه على أوجه:

الوجه الأول: بقية بن الوليد، عن يزيد بن عبدالله الجهني، عن هاشم الأوقص عن ابن عمر ﷺ.

الوجه الثاني: بقية بن الوليد، عن يزيد بن عبدالله الجهني، عن أبي عجونة، عن هاشم الأوقص عن ابن عمر ﷺ.

الوجه الثالث: بقية بن الوليد، عن مسلمة الجهني، عن هاشم الأوقص عن ابن عمر ﷺ.

الوجه الرابع: بقية بن الوليد، عن عثمان بن زفر، عن هاشم الأوقص عن ابن عمر ﷺ.

الوجه الخامس: بقية عن جعونة عن هاشم الأوقص عن نافع عن ابن عمر ﷺ.

فأما الوجه الأول: بقية بن الوليد، عن يزيد بن عبدالله الجهني، عن هاشم الأوقص.

فقد أخرجه البيهقي في شعب الإيمان 210/8، (ح5707)، من طريق سعيد بن يزيد بن عقبة التيمي (حديث الدراسة).

وابن أبي الدنيا في الورع (ص: 108)، (ح173) قال: حدثنا سويد بن سعيد، كلاهما (سعيد بن يزيد، وسويد بن سعيد) عن بقية نحوه.

وأما الوجه الثاني: بقية بن الوليد، عن يزيد بن عبدالله الجهني، عن أبي عجونة، عن هاشم الأوقص.

فأخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد 21/14 قال: أخبرنا القاضي أبو بكر أحمد بن الحسن الحرشي، حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم قال: حدثنا أبو عتبة أحمد بن الفرج، حدثنا بقية، حدثنا يزيد بن عبدالله الجهني عن أبي جعونة عن هاشم الأوقص قال: سمعت ابن عمر يقول: «من اشترى ثوبًا بعشرة دراهم، وفي ثمنه درهم من حرام لم تقبل له صلاة ما كان عليه»، ثم أدخل إصبعيه في أذنيه ثم قال: صُمَّتَا إن لم أكن سمعته من رسول الله ﷺ، مرتين أو ثلاثًا.

ومن طريق الخطيب أخرجه ابن عساكر في تاريخه 243/11، به، نحوه.

وأما الوجه الثالث: بقية بن الوليد، عن مسلمة الجهني، عن هاشم الأوقص.

فأخرجه الخطيب البغدادي في تاريخه 20/14 قال: أخبرنا أحمد بن عمر بن روح النهرواني- بها- أخبرنا عمر بن محمد بن علي الناقد، حدثنا عبدالله بن محمد بن ناجية، حدثنا هارون بن أبي هارون العبدي، حدثنا بقية بن الوليد عن مسلمة الجهني، حدثني هاشم الأوقص قال: سمعت ابن عمر يقول: «من اشترى ثوبًا بعشرة دراهم فيه درهم حرام لم تقبل له فيه صلاة» قال: ثم وضع ابن عمر يديه على أذنيه ويقول: صمتا إن لم أكن سمعته من رسول الله ﷺ.

ومن طريق الخطيب أخرجه ابن عساكر في تاريخه 244/11، به، نحوه.

وأما الوجه الرابع: بقية بن الوليد، عن عثمان بن زفر، عن هاشم الأوقص.

فأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده 10/ 24، (ح5732) قال: حدثنا أسود بن عامر، حدثنا بقية ابن الوليد الحمصي، عن عثمان بن زفر، عن هاشم، عن ابن عمر قال: "من اشترى ثوبا بعشرة دراهم، وفيه درهم حرام، لم يقبل الله له صلاة ما دام عليه"، قال: ثم أدخل أصبعيه في أذنيه، ثم قال: "صُمَّتَا إن لم يكن النبي ﷺ سمعته يقوله".

وأخرجه عبد بن حميد في المنتخب من مسنده (ص: 267)، (ح849) قال: أخبرنا الأسود بن عامر، به، نحوه.

وأخرجه ابن عساكر في تاريخه 244/11، من طريق الأسود بن عامر، به، نحوه.

وأما الوجه الخامس: بقية عن جعونة عن هاشم الأوقص عن نافع، عن ابن عمر ﷺ.

فأخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد 21/14 قال: أخبرني أبو الحسن علي بن الحسين بن أحمد الدمشقي- بها- أخبرنا تمام بن محمد بن عبدالله الرازي، حدثنا علي بن الحسن بن علان الحراني، أخبرنا الحسن بن أحمد- هو ابن سعيد الحراني- حدثنا أحمد بن مروان بن عبدالله أبو يحيى، حدثنا مؤمل بن الفضل، حدثنا بقية عن جعونة عن هاشم الأوقص عن نافع، به، نحوه. وتابع هاشمًا الأوقص على هذا الوجه: مالك بن أنس.

قال ابن حبان في المجروحين 37/2: عبدالله بن أبي علاج الْموصِلِي شيخ يروي عَن يُونُس بن يزِيد وَمَالك بن أنس مَا لَيْسَ من أَحَادِيثهم لا يشك المستمع لَهَا إِذا كَانَ ذَلِك صناعته أَنه كَانَ يَضَعهَا رَوَى عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِع عَن ابن عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنِ اشْتَرَى ثَوْبًا بِعَشَرَةِ دَرَاهِمَ» فذكر الحديث.

دراسة الاختلاف:

بالنظر في التخريج نجد أن مدار الحديث على بقية بن الوليد، وأصح وجه عنه هو الوجه الرابع وهو ما رواه أسود بن عامر-وهو ثقة-[11]، عن بقية، عن عثمان بن زفر، عن هاشم، عن ابن عمر.

وكذلك الوجه الخامس: فقد رواه مؤمل بن الفضل بن مجاهد، -وهو ثقة رضى كما قال أبو حاتم، وقال أحمد: زعموا أنه لا بأس به[12]-.

وأما الوجه الثالث فقد رواه هارون بن أبي هارون العبدي وهو صدوق[13].

وأما الوجه الثاني والأول فرواتهما لا يعتد بهم.

فالأول: رواه سعيد بن يزيد بن عقبة، ولم أقف له على ترجمة، وتابعه سويد بن سعيد وهو ضعيف؛ لأنه عمي، فصار يتلقن ما ليس من حديثه فأفحش فيه ابن معين القول[14].

والثاني: رواه أحمد بن الفرج بن سليمان أبو عتبة، وهو ضعيف، قال ابن عدي: وأبو عتبة مع ضعفه قد احتمله الناس ورووا عنه، ليس ممن يحتج بحديثه أو يتدين به إلا أنه يكتب حديثه[15].

ويتبين من ذلك أن الاختلاف في هذه الأوجه إنما هو من بقية نفسه.

قال ابن عساكر في تاريخ دمشق: وذلك الاضطراب في الحديث من بقية[16].

ومدار هذه الأسانيد بعد بقية على هاشم الأوقص[17] وهو ضعيف كما سيأتي في دراسته.

ثالثًا: دراسة الإسناد

1/ مُحَمَّدِ بْنِ عبدالله بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حمدويه بْن نُعَيْم بْن الحَكَم الضَّبِّيّ الطَّهْمانيّ

النَّيْسابوريّ الحافظ، عرف بابن البَيع، واشتهر بأبي عبدالله الحاكم.

روى عن: محمد بن عليّ المذّكر، ومحمد بن يعقوب الأصمّ، ومحمد بن يعقوب بن الأخرم، وغيرهم.

روى عنه: أبو الْحسن الدارقطني وهو من شيوخه، وأبو الفتح بن أبي الفوارس، وأبو بكر البيهقي، وغيرهم.

إمام أهل الحديث في عصره، أكثر عنه البيهقي الرواية في هذا الكتاب وفي كتبه الأخرى، بلغت تصانيفه قريبًا من خمسمائة جزء، وقيل: ألف جزء، وقيل ألف وخمسمائة جزء، من أهمها "المستدرك على الصحيحين"، و"معرفة علوم الحديث"، و"تاريخ نيسابور"، كان يميل للتشيع. توفي (سنة: 405هـ)[18].

2/ أَبُو بَكْرٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَقِيهُ. لم أقف على من ترجم له.

3/ سَعِيدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ عُقْبَةَ التَّيْمِيُّ. لم أقف على من ترجم له.

4/ بَقِيَّةُ بنُ الوَلِيْدِ بنِ صَائِدِ بنِ كَعْبِ بنِ حَرِيْزٍ الطَّلاعي الحِمْيَرِيُّ المَيْتَمي.

(صدوق) تقدمت ترجمته فهو الراوي المتفرد.

5/ يَزِيدُ بْنُ عبدالله الْجُهَنِيُّ.

روى عن: هاشم الأوقص.

روى عنه: بقية. قال عنه الذهبي: لا يصح خبره[19].

6/ هَاشِم الأَوْقَص: قال البخاري: غير ثقة. وقال الجوزجاني: ضال غير ثقة[20].

5/ عبدالله بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بْنِ نُفَيْلِ بْنِ عَبْدِ الْعُزَّى بْنِ رِيَاحِ بْنِ عبدالله بْنِ قُرْطِ بْنِ رَزَاحِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ كَعْبِ بْنِ لُؤَيِّ القرشي العدوي، أبو عبدالرحمن. أسلم مع أبيه وهو صغير لم يبلغ الحلم، وكان من أهل الورع والعلم، كثير المتابعة لآثار الرسول ﷺ. مات سنة (73هـ)[21].

رابعًا: الحكم على الحديث

الحديث بهذا السند ضعيف لما يلي:

1/ لوجود مجهولين في سنده، وهما: إسماعيل بن محمد الفقيه، وسعيد بن يزيد بن عطية التيمي.

2/ وفي سنده ضعيفان أيضًا، وهما: يزيد بن عبدالله الجهني، وهاشم بن الأوقص.

3/ وفيه بقية بن الوليد، في روايته وهمٌ إذا روى عن الضعفاء، وهو متفرد برواية الحديث ومثله لا يقبل تفرده، والحديث كذلك مضطرب كما تقدم.

ولم أقف على شواهد -والله أعلم-.

خامسًا: الخلاصة

حكم التفرد بالحديث:

التفرد مردود، كما تقدم في الحكم على الحديث.

قرائن رد التفرد:

1- أنه تفرد به راوٍ لا يقبل تفرده إن تفرد كما تقدم في ترجمته وهو بقية بن الوليد.
2- لم أقف على متابعة مقبولة تدفع هذا التفرد.
3- أن السند به ضعفاء ومجاهيل واضطراب.

موقف العلماء من هذا التفرد:

لم أقف على من حكى هذا التفرد إلا الإمام البيهقي.

يستنتج من الدراسة:

1- الراوي المتكلم فيه بما يوجب رد روايته إن تفرد، فيرد تفرده، ولا يقبل بأي حال.
2- ثبوت حكم الإمام البيهقي بالتفرد؛ فلم أقف بعد التخريج والدراسة على متابع لبقية.

النموذج الثاني: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ السُّلَمِيُّ، أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مَنْصُورٍ، أَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْخَلَّالُ، نَا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ الْمَخْزُومِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ زُبَيْدٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الصَّبْرُ نِصْفُ الْإِيمَانِ، وَالْيَقِينُ الْإِيمَانُ كُلُّهُ».

"تَفَرَّدَ بِهِ يَعْقُوبُ، عَنِ الْمَخْزُومِيِّ، وَالْمَحْفُوظُ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ مِنْ قَوْلِهِ غَيْرُ مَرْفُوعٍ"، شعب الإيمان للبيهقي 193/12، (ح9265).

أولًا: بيان مسألة التفرد وترجمة الراوي المتفرد

يرى الإمام البيهقي أن يعقوب بن حميد تفرد بالحديث عن محمد بن خالد المخزومي بهذا الإسناد المرفوع، ثم قال: والمحفوظ عن ابن مسعود من قوله غير مرفوع.

ترجمة الراوي المتفرد:

يعقوب بن حُميد بن كاسب المدني أبو يوسف، سكن مكة، وقد ينسب لجده.

روى عن: سفيان بن عيينة، والوليد بن مسلم، وسليمان بن حرب، وغيرهم.

روى عنه: ابن ماجه، وعبدالله بن أحمد بن حنبل، وأبو حاتم محمد بن إدريس الرازي، وغيرهم.

وقد اختُلف فيه: فقال ابن معين: "ثقة"، وفي موطن آخر: "ليس بشيء"، وقال البخاري: "لم نر إلا خيرًا وهو في الأصل صدوق"، وقال النسائي: "ليس بثقة"، وفي موضع آخر: "ليس بشيء"، وقال أبو حاتم: "ضعيف الحديث"، وقال ابن حبان: "كان يحفظ ممن جمع وصنف، ربما أخطأ في الشيء بعد الشيء"، وقال ابن عدي: "لا بأس به وبرواياته وهو كثير الحديث كثير الغرائب" وقال الذهبي: "كان من علماء الحديث لكنه له مناكير وغرائب"، وقال ابن حجر: "صدوق ربما وهم".

وبناء على ما تقدم: والذي يظهر - والله أعلم - أنه صدوق، لكنه يكثر من الغرائب فيتقى ما انفرد به أو خالف. روى له البخاري في "خلق أفعال العباد"، واختلف في روايته عنه في الصحيح، وروى له ابن ماجه، وتوفي (سنة: 240هـ)، وقيل غير ذلك[22].

ثانيًا: تخريج الحديث

أخرجه ابن الأعرابي في معجمه 309/1، (ح592) عن محمد بن عيسى بن أبي قماش، ومن طريق ابن الأعرابي القضاعي في مسند الشهاب 126/1، (ح158).

وتمام في فوائده 40/2، (ح1083)، عن خيثمة بن سليمان.

وابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك (ص: 88)، (ح271) من طريق محمد بن أحمد بن نصر الترمذي.

واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة 1001/5، (ح1682)، من طريق أبي همار البكراوي.

وأبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء 34/5، من طريق عبدالله بن صالح.

خمستهم (محمد بن عيسى بن أبي قماش، وخيثمة بن سليمان، ومحمد بن أحمد بن نصر الترمذي، وأبو همار البكراوي، وعبدالله بن صالح)، عن يعقوب بن حميد بن كاسب، به، مثله.

والحديث روي عن عبدالله بن مسعود من وجه آخر موقوفًا كما قال البيهقي.

أخرجه عبدالله بن أحمد بن حنبل في السنة 374/1، (ح817)، قال: حدثني أبي، نا عبدالرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن الأعمش، عن أبي ظبيان، عن علقمة، عن عبدالله، قال: «الصبر نصف الإيمان، واليقين الإيمان كله». ووكيع في الزهد (ص: 456)، (ح203). ومن طريق وكيع أخرجه البيهقي في شعب الإيمان 150/1، (ح47)، و194/12، (ح9266). والطبراني في معجمه الكبير 104/9، (ح8544) والحاكم في مستدركه على الصحيحين 484/2، (ح3666) كلهم من طرق الأعمش، به، نحوه.

ثالثًا: دراسة الإسناد

1/ محمَّد بن الحسين بن محمَّد بن موسى بن خالد بن سالم بن زاوية بن سعيد بن قبيصة.

ابن سرَّاق، أبو عبدالرحمن، الأزدي، السُّلمي أُمًّا، الصُّوفي، النيسابوري.

روى عن: محمد بن الحسن بن الحسين بن منصور، ومحمد بن الحسن بن خالد البَغْدادِي، ومحمد بن الحسين الجوزجاني، وغيرهم.

روى عنه: أبو بكر أحمد بن الحسين البَيْهقي، وأبو صالح أحمد بن عبدالملك بن علي المؤذن النيسابوري، وأحمد بن عبد الواحد الوكيل، وغيرهم.

قال الخطيب: قال لي محمد بن يوسف القطان النيسابوري: كان أبو عبدالرحمن السلمي غير ثقة؛ ولم يكن سمع من الأصم إلا شيئًا يسيرًا، فلما مات الحاكم أبو عبدالله بن البيع حدث عن الأصم بتاريخ يحيى بن معين وبأشياء كثيرة سواه، قَالَ: وكان يضع للصوفية الأحاديث.

وقال الذهبي في "الميزان": تكلَّموا فيه، وليس بعمدة، روى عن الأصم وطبقته، وعُني بالحديث ورجاله، وسأل الدارقطني. وقال: وفي القلب ممّا يتفرد به. وقال ابن ناصر الدِّين الدمشقي: حافظ زاهد، لكن ليس بعمدة، وله في "حقائق التفسير" تحريف كثير. وقال الحافظ في "اللسان": قال البَيْهقي: مثله إن شاء الله لا يعتمد، ونسبه إلى الوهم، وكان إذا حدث عنه يقول: حدثني أبو عبدالرحمن السلمي من أصل كتابه.

وبناء على ما تقدم فهو ضعيف في الحديث، وقد رُمي بوضع الحديث للمتصوفة لكن تفرد بهذا القول الخطيب ولم يقل به أحد غيره، وهو صاحب عناية ورحلة في الحديث، طُعن فيه من أجل كتابه "حقائق التفسير"، وفي مصنفاته مناكير وموضوعات، وله غرائب وأفراد، والله أعلم. توفي (سنة: 412هـ)[23].

2/ محمَّد بن الحسن بن الحسين بن منصور، أبو الحسن، التاجر، المَنْصُوْرِي النَّيْسابُوري النَّصْرآباذِي، ابن أخي عبدوس.

روى عن: محمَّد بن أيوب الرازي، وجعفر بن محمَّد الخلال، ويحيى بن محمَّد الحنائي، وغيرهم.

روى عنه: أبو عبدالله الحاكم، وأبو عبدالرحمن محمَّد بن الحسين السلمي، وأبو نصر بن قتادة، وغيرهم.

قال الحاكم: سمعته يقول: عندي عن ابن ناجية والقاسم المطرز ألف جزء وزيادة، وسرت إلى بخارى سنة خمس عشرة فكتبوا عني، وحدث عني أبي وعمي. قال عبدالله بن سعد الحافظ: كتبت على أبي الحسن بن منصور أكثر من ألف حديث استفدتها منه. قال الحاكم: وانتخب عليه أبو علي الحافظ مع تقدمه مائتي جزء، ورأيت مشايخنا يتعجبون من حسن قراءة أبي الحسن للحديث.

قال الذهبي: كان صدوقًا متفننًا حافظًا. توفي (سنة: 355هـ)[24].

3/ جعفر بن محمد بن سليمان، أبو الفضل الخلال الدوري.

روي عن: الربيع بن ثعلب، ويعقوب بن حميد بن كاسب، وغيرهما.

روى عنه: أبو بكر الشافعي، ومحمد بن عمر بن الجعابي، وعبدالعزيز بن جعفر الحنبلي، وغيرهم.

ذكره الخطيب في تاريخه ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، ولذا فهو مجهول الحال.

توفي (سنة: 300هـ)[25].

5/ يعقوب بن حُميد بن كاسب المدني أبو يوسف

(صدوق حسن الحديث)، تقدمت ترجمته فهو الراوي المتفرد.

6/ محمد بن خالد بن الحويرث القرشي المخزومي، أبو عبدالله المكي.

روى عن: سفيان الثوري.

روى عنه: يعقوب بن حميد بن كاسب.

ذكره ابن حبان في ثقاته. وقال ابن الجوزي: مجروح[26].

7/ سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبدالله الكوفي.

روى عن: الأعمش، ومنصور بن المعتمر، وغيرِهما.

روى عنه: مهران بن أبي عمر، ويحيى بن سعيد القطان، وغيرُهما.

ثقة؛ حافظ، فقيه، إمام، حجة. وصفه النسائي وغيره بالتدليس.

قال البخاري: ما أقل تدليسه. فهو من أصحاب المرتبة الثانية من مراتب المدلسين.

قال أبو بكر المروزي: سمعت أبا عبدالله – وذكر سفيان الثوري- فقال: لم يتقدمه في قلبي أحد. ثم قال: أتدري من الإمام؟ الإمام سفيان الثوري. روى له الجماعة، وتوفي (سنة: 161هـ)[27].

8/ زُبَيْدُ بنُ الحَارِثِ بن عَبْدِالْكَرِيمِ بن عمرو بن كعب الْيَامِيّ، ويقال: الإيامي، أبو عبدالرحمن، ويقال: أبو عبدالله، الْكُوفِي.

روى عن: عامر الشعبي، وسعيد بن جبير، وأبي وائل شقيق بن سلمة، وغيرهم.

روى عنه: شعبة بن الحجاج، وجرير بن حازم، وسفيان الثوري، وغيرهم.

ثقة ثبت؛ وثقه يحيى بن معين، وأبو حاتم، والنسائي، والعجلي.

وقال يعقوب بن سفيان: ثقة خيار، إلا أنه كان يميل إلى التشيع.

وقال ابن سعد: كان ثقة؛ وله أحاديث، وكان في عداد الشيوخ، وليس بكثير الحديث.

وقال العجلي: ثقة؛ ثبت في الحديث. روى له الجماعة، وتوفي (سنة: 122هـ)[28].

9/ شقيق بن سلمة، أبو وائل الأسدي الكوفي. مخضرم، أدرك النبي ﷺ وما رآه.

روى عن: عمر، وعثمان، وعلي، وابن مسعود، وغيرهم.

روى عنه: الأعمش، وعثمان بن عمير، وغيرهما.

إمام من أئمة المسلمين، وهو ثقة؛ متفقٌ على توثيقه.

قال الأعمش: قال لي إبراهيم النخعي: عليك بشقيق؛ فإني أدركت الناس وهم متوافرون، وإنهم ليعدونه من خيارهم. وقال يحيى بن معين: أبو وائل ثقة؛ لا يسأل عن مثله.

روى له الجماعة، وتوفي (سنة: 82هـ)[29].

10/ عبدالله بن مسعود بن غافل بن حبيب، أبو عبدالرحمن الهذلي .

من السابقين الأولين، ومن كبار علماء الصحابة، مناقبه جمّة، وسيرته مشهورة، أمّره عمر على الكوفة.

توفي (سنة: 32هـ) أو التي بعدها في المدينة[30].

رابعًا: الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف فيه: محمد بن الحسين الصوفي، وهو ضعيف واتُّهم بالوضع، وجعفر بن محمد بن سليمان مجهول الحال لكن تابعه غير واحد، وتفرد به يعقوب بن حميد وهو ممن يروي الغرائب ولا يحتمل تفرده، وفيه: محمد بن خالد بن الحويرث وهو ضعيف.

والحديث روي من طريق آخر صحيح موقوفًا على ابن مسعود ، وهو المحفوظ كما قال البيهقي.

خامسًا: الخلاصة:

حكم التفرد بالحديث:

التفرد مردود، كما تقدم في الحكم على الحديث.

قرائن رد التفرد:

1- أنه تفرد به راوٍ لا يقبل تفرده إن تفرد كما تقدم في ترجمته وهو يعقوب بن حميد.

2- لم أقف على متابعة مقبولة تدفع هذا التفرد بالوجه الذي ذكره الإمام البيهقي.

3- أن السند به ضعيف ومجهول كما تقدم.

موقف العلماء من هذا التفرد:

1- حكاه الإمام البيهقي كما في حديث الدراسة.

2- وحكاه أبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (5/ 34)، فقال: تفرد به المخزومي، عن سفيان بهذا الإسناد.

يستنتج من الدراسة:

1- الراوي المتكلم فيه بما يوجب رد روايته إن تفرد فإن تفرده يرد، ولا يقبل بأي حال.

2- الإمام البيهقي حكم بالتفرد على طريق مع معرفته بوجه آخر للحديث.

3- ثبوت حكم الإمام البيهقي بالتفرد؛ فلم أقف بعد التخريج والدراسة على متابع ليعقوب بن حميد، بالوجه المذكور، ووافقه عليه الإمام أبو نعيم.

المطلب الثاني: نموذج حكم عليه الإمام البيهقي بالتفرد وله متابعة مقبولة

حَدَّثَنَا الْإِمَامُ أَبُو الطَّيِّبِ سَهْلُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، إِمْلَاءً أَنَا أَبُو عَمْرٍو مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، نا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عَقِيلٍ الْهِلَالِيُّ، بِالْبَصْرَةِ نا بِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ الْعَقَدِيُّ، نا يُوسُفُ بْنُ عَطِيَّةَ، أَنَا ثَابِتٌ الْبُنَانِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: لِأَصْحَابِهِ: «مَنِ الْمُؤْمِنُ؟» قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «الْمُؤْمِنُ الَّذِي لَا يَمُوتُ حَتَّى يَمْلَأَ اللهُ مَسَامِعَهُ مِمَّا يُحِبُّ، وَلَوْ أَنَّ عَبْدًا اتَّقَى اللهَ فِي جَوْفِ بَيْتٍ إِلَى سَبْعِينَ بَيْتًا عَلَى كُلِّ بَيْتٍ بَابٌ مِنَ الْحَدِيدِ لَأَلْبَسَهُ اللهُ رِدَاءَ عَمَلِهِ حَتَّى يَتَحَدَّثَ بِهَا النَّاسُ وَيَزِيدُونَ» قَالُوا: وَكَيْفَ يَزِيدُونَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «لِأَنَّ التَّقِيَّ لَوْ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَزِيدَ فِي بِرِّهِ لَزَادَ» ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنِ الْكَافِرُ؟» قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «الَّذِي لَا يَمُوتُ حَتَّى يَمْلَأَ اللهُ مَسَامِعَهُ مِمَّا يَكْرَهُ، وَلَوْ أَنَّ فَاجِرًا فَجَرَ فِي جَوْفِ بَيْتٍ إِلَى سَبْعِينَ بَيْتًا عَلَى كُلِّ بَيْتٍ بَابٌ مِنْ حَدِيدٍ لَأَلْبَسَهُ اللهُ رِدَاءَ عَمَلِهِ حَتَّى يتحَدّثَ بِهِ النَّاسُ وَيَزِيدُونَ» قَالُوا: كَيْفَ يَزِيدُونَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «لِأَنَّ الْفَاجِرَ لَوْ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَزِيدَ فِي فُجُورِهِ لَزَادَ».

تَفَرَّدَ بِهِ يُوسُفُ بْنُ عَطِيَّةَ الصَّفَّارُ عَنْ ثَابِتٍ، وَرِوَايَتُهُ عَنْهُ أَكْثَرُهَا مَنَاكِيرُ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

شعب الإيمان للبيهقي 209/9، (ح6544)

أولًا: بيان مسألة التفرد

يرى الإمام البيهقي -رحمه الله- أن يوسف بن عطية تفرد بالحديث عن ثابت، وذكر أن روايته عن ثابت أكثرها مناكير لا يتابع عليه.

ترجمة الراوي المتفرد.

يوسف بن عطية بن باب الصفار الأنصاري السعدي، مولاهم، أبو سهل البصري الجفري.

روى عن: ثابت البناني، وسعيد بن أبي عروبة، وسفيان الثوري، وغيرهم. روى عنه: أحمد بن إبراهيم الموصلي، وأحمد بن جميل المروزي، وأحمد بن طارق الوابشي، وغيرهم. متروك؛ قال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: متروك، وقال ابن حبان: يقلب الأخبار، ويلزق المتون الموضوعة بالأسانيد الصحيحة، لا يجوز الاحتجاج به. وقال الحاكم: روى عن ثابت أحاديث مناكير. وقال ابن حجر: متروك. وبناء على ما تقدم فلا يقبل تفرده إن تفرد. روى له ابن ماجه. وتوفي (سنة: 187هـ)[31].

ثانيًا: تخريج الحديث

أخرجه البيهقي -رحمه الله- في شعب الإيمان 459/7، (ح5281)، من طريق يوسف بن عطية، (حديث الدراسة). وأخرجه البخاري في التاريخ "الكبير" 93/2، وفي التاريخ "الأوسط" 261/1، (ح1269)، والبزار في مسنده 328/13، (ح6940)، من طريق عبدالسلام بن مطهر، عن سليمان بن المغيرة. وأخرجه البيهقي -رحمه الله - في الزهد الكبير (ص:306)، (ح815) أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، أخبرني عبدالرحمن بن الحسن الأسدي، أنبأنا إبراهيم بن الحسين بن ديزيل، ثنا آدم بن أبي إياس، ثنا حماد بن سلمة. والديلمي كما في زهر الفردوس لابن حجر 537/3، (ح1201)، من طريق رشدين بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب.

جميعهم (يوسف بن عطية، وسليمان بن المغيرة، وحماد بن سلمة، ورشدين بن سعد)، عن ثابت، عن أنس ﷺ به، ورواية رشدين بلفظ رواية يوسف بن عطية في حديث الباب.

وأما رواية سليمان بن المغيرة فمختصرة بلفظ: قيل: يا رسول الله من أهل الجنة؟ قال: «من لا يموت حتى تملأ مسامعه مما يحب» قيل: فمن أهل النار؟ قال: «من لا يموت حتى تملأ مسامعه مما يكره» وهذا لفظ البزار، وأما لفظ البخاري في التاريخ: «أهل الجنة، من لا يموت حتى تُملأَ مسامعه مما يحب»، ورواية حماد بنحو رواية سليمان باللفظ المذكور.

وقال البيهقي -رحمه الله- بعد رواية حماد: وقد ذكره البخاري في التاريخ، عن موسى هو ابن إسماعيل عن حماد، عن ثابت، عن أبي الصديق عن النبي ﷺ مرسلًا. وأما حماد بن سلمة فقد اختلف عليه على وجهين:

الوجه المذكور الذي رواه عنه آدم بن أبي إياس.

وأما الوجه الثاني فأخرجه علي بن الجعد في مسنده (ص:483)، (ح3354).

وأخرجه البخاري في التاريخ "الأوسط" 261/1، (ح1270)، عن موسى بن إسماعيل، كلاهما (علي بن الجعد، وموسى بن إسماعيل)، عن حماد، عن ثابت، عن أبي الصديق الناجي[32]، عن النبي ﷺ مرسلًا باللفظ المختصر، وليس بلفظ حديث الباب[33].

ثالثًا: دراسة الإسناد

1- سهل بن محمد بن سليمان بن محمد، الإمام أبو الطيب العجلي الحنفي الصعلوكي النيسابوري الفقيه الشافعي.

روى عن: أبي العباس الأصم، وأبي علي حامد بن محمد الرفاء، وأبي سهل بشر بن أبي يحيى الإسفراييني، وغيرهم.

روى عنه: أبو عبدالله الحاكم، وأبو بكر البيهقي، ومحمد بن سهل أبو نصر الشاذياخي، وغيرهم.

ثقة: قال الخليلي: متفق عليه، عديم النظر في وقته علمًا ودينًا. وقال الذهبي: الإمام، وقال: العلامة شيخ الشافعية.

وقال أبو إسحاق الشيرازي: كان أبو الطيب فقيهًا أديبًا، جمع رئاسة الدنيا والدين، وأخذ عنه فقهاء نيسابور. وقال الذهبي: وكان بعض العلماء يعد أبا الطيب المجدد للأمة دينها على رأس الأربع مائة.

توفي (سنة: 404هـ)[34].

2/ أبو عمرو محمد بن جعفر بن محمد بن مطر النيسابوري.

روى عن: أبي عمرو أحمد المستملي، وجعفر الفريابي، وغيرهما.

روى عنه: أبو نصر بن قتادة، وأبو الحسين الحجاجي.

ثقة: قال الحاكم: أبو عمر بن مطر الزاهد، شيخ العدالة، ومعدن الورع، والمعروف بالسماع والرحلة والطلب على الصدق والضبط والإتقان. وقال الذهبي: كان ذا حفظ وإتقان. وقال: ثقة.

توفي (سنة: 360هـ)[35].

3/ عبدالعزيز بن محمد بن محمد بن عبدالله بن عبيد بن عقيل أبو عبدالرحمن الهلالي البصري.

روى عن: بشر بن هلال الصواف. وروى القراءة عن: أبيه عن ابن رومي عن اليزيدي.

روى عنه: أبو القاسم الطبراني، وأبو طاهر محمد بن أحمد بن عبدالله بن نصر. وروى القراءة عنه: أبو بكر بن مجاهد، وأحمد بن الحسن وأبو بكر النقاش، وغيرهما.

ثقة: قال ابن قطلوبغا: قال مسلمة: ثقة روى عنه العقيلي[36].

4/ بشر بن معاذ العقدي، أبو سهل البصري، الضرير.

روى عن: هشيم بن بشير، وأبي عوانة الوضاح بن عبدالله، ويزيد بن زريع، وغيرهم.

روى عنه: أحمد بن الصقر البصري، وأبو بكر أحمد بن عمرو البزار، وحرب بن إسماعيل الكرماني، وغيرهم.

صدوق: قال أبو حاتم: صدوق. قال مسلمة، والنسائي: بصري صالح. وقال ابن حجر: صدوق. روى له: الترمذي، والنسائي، وابن ماجه. توفي (سنة: 245هـ)[37].

5/ يوسف بن عطية. (متروك)، تقدمت ترجمته فهو الراوي المتفرد.

/ ثابت بن أسلم الْبُنَانِيّ - بضم الموحدة ونونين – أبو محمد البصري.

روى عن: أنس بن مالك، وبكر بن عبدالله المزني، وشهر بن حوشب، وغيرهم.

روى عنه: حماد بن زيد، وسالم أبو جميع الهجيمي، وعثمان بن مطر الشيباني، وغيرهم.

ثقة عابد، مجمع على توثيقه.

قال ابن عدي: "هو من تابعي أهل البصرة وزهادهم ومحدثيهم، وقد كتب عنه الأئمة والثقات من الناس، وأروى الناس عنه حماد بن سلمة، وما هو إلا ثقة أو صدوق، وأحاديثه أحاديث صالحة مستقيمة إذا روى عنه ثقة؛ وله حديث كثير، وهو من ثقات المسلمين، وما وقع في حديثه من النكرة فليس ذاك منه، إنما هو من الراوي عنه؛ لأنه قد روى عنه جماعة ضعفاء ومجهولون، وإنما هو في نفسه إذا روى عمن هو فوقه من مشايخه فهو مستقيم الحديث، ثقة".

وقد عاب الإمام الذهبي على ابن عدي إيراده في "الكامل" وقال: ما أذكر الآن ما تعلق به ابن عدي في إيراده هذا السيد في كامله".

ولعله بسبب الأحاديث المنكرة التي رويت عنه، وكانت النكرة فيها ممن روى عنه من الضعفاء والمجهولون. ثم اعتذر الذهبي عن ذكره في "الميزان" وقال: "وثابت كاسمه ولولا ذكر ابن عدي له ما ذكرته".

روى له: الجماعة.

توفي (سنة: بضع وعشرين ومئة للهجرة)، وله 86 سنة[38].

7/ أنس بن مالك بن النضر الخزرجي، أبو حمزة ، خادم النبي ﷺ.

خدم النبي ﷺ عشر سنين، (صحابي جليل)، أصابته دعوة النبي ﷺ فكثر نسله وطال عمره.

توفي (سنة: 93هـ)، وقد تجاوز المائة[39].

رابعًا: الحكم على الحديث.

إسناده ضعيف جدًّا؛ لأن فيه يوسفَ بنَ عطية الصفار وهو متروك.

لكنه حسن بطرق أخرى؛ لأنه قد توبع، فقد تابعه على لفظ حديثه: رِشْدين بن سعد وهو ضعيف[40]، وتابعه على معنى الحديث مختصرًا: سليمان بن المغيرة، وهو ثقة ثقة[41]، وحماد بن سلمة في أحد الروايات عنه وهو ثقة[42].

والحديث من طريق سليمان بن المغيرة حسن؛ لأن فيه عبدالسلام بن مطهر وهو صدوق[43].

خامسًا: الخلاصة:

حكم التفرد بالحديث:

التفرد مردود، كما تقدم في الحكم على الحديث.

قرائن رد التفرد:

1- أنه تفرد به راوٍ لا يقبل تفرده إن تفرد كما تقدم في ترجمته وهو يوسف بن عطية.

3- أن السند به ضعيف وهو المتفرد كما تقدم.

موقف العلماء من هذا التفرد:

لم أقف على من حكى التفرد إلا الإمام البيهقي.

يستنتج من الدراسة:

1- الراوي المتكلم فيه بما يوجب رد روايته يرد تفرده إن تفرد، ولا يقبل بأي حال.

2- الراوي المتفرد إذا توبع متابعة مقبولة فإنها تنفي تفرده بالحديث.

3- حكم الإمام البيهقي بالتفرد، مع أن له متابعة مقبولة، تعود لأمور: إما عدم وقوفه عليها، أو كونه لا يرى صحتها، أو أني لم أقف على مراد الإمام البيهقي على الوجه الصحيح.

المطلب الثالث: نموذجان حكم عليهما الإمام البيهقي بالتفرد وله متابعات لكنها غير مقبولة

النموذج الأول: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ رَجَاءٍ ، الْأَدِيبُ مِنْ أَصْلِهِ، نَا أَبُو مُحَمَّدٍ يَحْيَى بْنُ مَنْصُورٍ الْقَاضِي إِمْلَاءً، نَا أَبُو يَحْيَى زَكَرِيَّا بْنُ دَاوُدَ الْخَفَّافُ، نَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، نَا عُثْمَانُ بْنُ مَطَرٍ الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «وَكَّلَ اللهُ بِعَبْدِهِ الْمُؤْمِنِ مَلَكَيْنِ يَكْتُبَانِ عَمَلَهُ، فَإِذَا مَاتَ قَالَ الْمَلَكَانِ اللَّذَانِ وُكِّلَا بِهِ يَكْتُبَانِ عَمَلَهُ: قَدْ مَاتَ، فَتَأْذَنُ لَنَا فَنَصْعَدُ إِلَى السَّمَاءِ، فَيَقُولُ اللهُ عز وجل: سَمَائِي مَمْلُوءَةٌ مِنْ مَلَائِكَتِي يُسَبِّحُونِي فَيَقُولَانِ: أَفَنَقُمْ فِي الْأَرْضِ؟ فَيَقُولُ اللهُ: أَرْضِي مَمْلُوءَةٌ مِنْ خَلْقِي يُسَبِّحُونِي فَيَقُولَانِ: فَأَيْنَ؟ فَيَقُولُ قُومَا عَلَى قَبْرِ عَبْدِي فَسَبِّحَانِي، وَاحْمِدَانِي، وَكَبِّرَانِي، وَهَلِّلَانِي، وَاكْتُبَا هَذِهِ لِعَبْدِي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

قَالَ الشَّيْخُ: تَفَرَّدَ بِهِ عُثْمَانُ بْنُ مَطَرٍ، وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ.

وَرُوِي عَنْ إِسْحَاقِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيِّ، عَنِ الْمُؤَمَّلِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَذَكَرَهُ. وهذا بهذا الإسناد غريب والله أعلم. شعب الإيمان للبيهقي 324/12، (ح9462).

أولًا: بيان مسألة التفرد وترجمة الراوي المتفرد

ذكر الإمام البيهقي -رحمه الله-: أن عثمان بن مطر تفرد برواية الحديث عن ثابت ثم روى بعده متابعة حماد بن سلمة لعثمان بن مطر، ثم قال عن رواية حماد: وهذا بهذا الإسناد غريب. وسيأتي بيان ذلك عند دراسة التفرد.

ترجمة الراوي المتفرد:

عثمان بن مطر الشيباني، أبو الفضل ويقال: أبو علي، البصري.

ويقال: عثمان بن عبدالله المطري.

روى عن: ثابت البناني، وَالحَسن بن أبي جعفر الجفري، وزكريا بن ميسرة، وغيرهم.

روى عنه: صخر بن جويرية، ويحيى بن يحيى النيسابوري، وابن جرير قاضي سجستان، وغيرهم.

ضعفه: ابن معين، وعلي بن المديني، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وأبو داود، والنسائي، وغيرهم.

قال البُخاري: عنده عجائب.

وقال الساجي: فيه ضعف. سمعت عمر بن موسى يحدث عنه عن ثابت مناكير.

وقال البزار: ليس بقوي. وقال العُقَيلي: كان يحدث عن الثقات بالمناكير.

وقال ابنُ عَدِي: متروك الحديث وأحاديثه عن ثابت خاصة مناكير والضعف على حديثه بيّن، وقال في ترجمة الحسن بن أبي جعفر بعد أن ساق حديثين من رواية عثمان بن مطر عنه: لعل البلاء فيهما من عثمان. وضعفه الدارقطني وغيره. وقال ابنُ حِبَّان: يروي الموضوعات عن الأَثبات. لا يحل الاحتجاج به.

وعليه فهو متروك لا يقبل تفرده[44].

ثانيًا: تخريج الحديث

أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في العظمة 979/3، (ح503)، قال: حدثنا الحسن بن هارون بن سليمان، حدثنا محمد بن سليمان بن حبيب، قال: حدثنا عثمان بن مطر، به، نحوه.

وتابع عثمان بن مطر الشيباني في الرواية عن ثابت (الهيثم بن جماز، وحماد بن سلمة):

فأما متابعة الهيثم بن جماز:

فأخرجها أحمد بن منيع في مسنده كما في المطالب العالية 305/12، (ح2879)، قال: حدثنا الحسن بن موسى، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (ص:633)، (ح846)، قال: حدثنا محمد بن يونس بن موسى القرشي، ثنا محمد بن عمر بن أبي الوزير أبو المطرف، ثنا هشيم. كلاهما (هشيم، والحسن بن موسى)، عن الهيثم بن جماز.

وأما متابعة حماد بن سلمة:

فأخرجها البيهقي في شعب الإيمان 324/12، (ح9463)، قال: أنبأني أبو عبدالله الحافظ، نا أحمد بن عثمان الزاهد، نا أبو العباس محمد بن شاذان النيسابوري، نا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، عن المؤمل بن إسماعيل، عن حماد بن سلمة.

وكلاهما (الهيثم بن جماز، وحماد بن سلمة)، عن ثابت، به، نحوه.

لكن روى البيهقي متابعة حماد ولم يعتد بها.

ثالثًا: دراسة الإسناد

1- محمد بن محمد بن أحمد بن رجاء، أبو بكر، الرَّجَائي، النيسابوري.

روى عن: أحمد بن إسحاق الصبغي، ومحمد بن أحمد بن بالويه، ويحيى بن منصور القاضي، وغيرهم.

روى عنه: أحمد بن الحسين البيهقي، وأحمد بن عبدالملك المؤذن، ومحمد بن يحيى المزكي، وغيرهم.

ثقة؛ متفق على توثيقه.

قال عبد الغفار الفارسي: شيخ فاضل ثقة قديم، انتخب عليه أبو سعد الحافظ وغيره.

قال الذهبي: انتخب عليه الحفاظ.

وكون الحفاظ ينتقون عليه ففيه دلالة على كثرة حديثه. توفي (سنة: 415هـ)[45].

2/ يحيى بن منصور بن يحيى بن عبدالملك القاضي، أبو محمد النيسابوري.

روى عن: أحمد بن سلمة، وعلي بن عبدالعزيز البغوي، وزكريا بن داود الخفاف، وغيرهم.

روى عنه: أبو عبدالله الحاكم، ويحيى بن إبراهيم المزكّي، ومحمد بن محمد الرجائي، وغيرهم.

ثقة؛ قال الذهبي: كان محدث نيسابور في وقته. توفي (سنة: 351هـ)[46].

3/ أبو يحيى زكريا بن داود الخفاف.

روى عن: علي بن الجعد، ويحيى بن يحيى التميمي، ويزيد بن صالح الفراء، وغيرهم.

روى عنه: محمد بن صالح بن هانئ، ومحمد بن داود وسليمان، ويحيى بن منصور النيسابوري، وغيرهم.

ثقة؛ وثقه الخطيب وغيره. قال الحاكم: هو المقدم في عصره صاحب التفسير الكبير.

توفي (سنة: 286هـ)[47].

4/ يحيى بن يحيى بن بكر بن عبدالرحمن التميمي، أبو زكريا النيسابوري ريحانة نيسابور.

روى عن: عثمان بن مطر الشيباني، وهشيم بن بشير، ومالك بن أنس، وغيرهم.

روى عنه: علي بن شيبة، والبخاري، ومسلم، وغيرهم.

ثقة؛ متفق على توثيقه. قال أحمد: ما أخرجت خراسان بعد ابن المبارك مثله.

وقال ابن راهويه: ما رأيت مثله، ولا رأى مثل نفسه.

روى له: البخاري، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وتوفي (سنة: 226هـ)، وقيل: غير ذلك[48].

5/ عثمان بن مطر الشيباني.

(ضعيف) تقدمت ترجمته فهو الراوي المتفرد.

6/ ثابت بن أسلم الْبُنَانِيّ -بضم الموحدة ونونين- أبو محمد البصري.

روى عن: أنس بن مالك، وبكر بن عبدالله المزني، وشهر بن حوشب، وغيرهم.

روى عنه: حماد بن زيد، وسالم أبو جميع الهجيمي، وعثمان بن مطر الشيباني، وغيرهم.

ثقة عابد، مجمع على توثيقه.

قال ابن عدي: "هو من تابعي أهل البصرة وزهادهم ومحدثيهم، وقد كتب عنه الأئمة والثقات من الناس، وأروى الناس عنه حماد بن سلمة، وما هو إلا ثقة أو صدوق، وأحاديثه أحاديث صالحة مستقيمة إذا روى عنه ثقة؛ وله حديث كثير، وهو من ثقات المسلمين، وما وقع في حديثه من النكرة فليس ذاك منه، إنما هو من الراوي عنه؛ لأنه قد روى عنه جماعة ضعفاء ومجهولون، وإنما هو في نفسه إذا روى عمن هو فوقه من مشايخه فهو مستقيم الحديث، ثقة". وقد عاب الإمام الذهبي على ابن عدي إيراده في "الكامل" وقال: ما أذكر الآن ما تعلق به ابن عدي في إيراده هذا السيد في كامله".

ولعله بسبب الأحاديث المنكرة التي رويت عنه، وكانت النكرة فيها ممن روى عنه من الضعفاء والمجهولون. ثم اعتذر الذهبي عن ذكره في "الميزان" وقال: "وثابت كاسمه ولولا ذكر ابن عدي له ما ذكرته".

روى له: الجماعة.

توفي (سنة: بضع وعشرين ومئة للهجرة)، وله 86 سنة[49].

7/ أنس بن مالك بن النضر الخزرجي، أبو حمزة ، خادم النبي ﷺ.

خدم النبي ﷺ عشر سنين، (صحابي جليل)، أصابته دعوة النبي ﷺ فكثر نسله وطال عمره.

توفي (سنة: 93هـ)، وقد تجاوز المائة[50].

رابعًا: الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف لأن فيه عثمان بن مطر متروك، لا يقبل تفرده، وقد تابعه في الرواية عن ثابت كل من: (الهيثم بن جماز وحماد بن سلمة) وسيأتي الحديث عنهما في الحديث التالي.

خامسًا: الخلاصة:

حكم التفرد بالحديث مردود، والله أعلم.

ذكر البيهقي رحمه الله: أن عثمان بن مطر تفرد برواية الحديث عن ثابت؛ ثم روى بعده متابعة حماد بن سلمة لعثمان بن مطر، ثم قال عن رواية حماد: وهذا بهذا الإسناد غريب.

وقد أطلق البيهقي تفرد عثمان بن مطر برواية الحديث عن ثابت لأنه لا يَعْتَدُّ بمتابعة حماد لأن رواية الحديث عن حماد غريب -في رأيه-، فكأنه يشير إلى أنه غير معروف عن حماد مع علو شأنه وكعبه وكثرة تلاميذه، وهو أثبت الناس في ثابت. ومؤمل بن إسماعيل الذي رواه عن حماد مشهور بكثرة خطئه حتى قال البخاري فيه: منكر الحديث، وقال يعقوب بن سفيان: «يجب على أهل العلم أن يقفوا عن حديثه، فإنه يروي المناكير عن ثقات شيوخه، وهذا أشد، فلو كانت هذه المناكير عن الضعفاء لكنا نجعل له عذرًا»[51].

ولأجل ذلك فقد ذكر البيهقي -رحمه الله- حديث حماد ووصفه بالغريب بعدما ذكر أن عثمان بن مطر تفرد بالحديث.

ومع ذلك فلم يتفرد عثمان بن مطر بالحديث، بل تابعه الهيثم بن جماز وهو متروك الحديث كعثمان.

قرائن رد التفرد:

1- أنه تفرد به راوٍ لا يقبل تفرده إن تفرد كما تقدم في ترجمته وهو عثمان بن مطر، وهناك متابعات لكنها غير مقبولة.
2- لم أقف على متابعة مقبولة تدفع هذا التفرد بالوجه الذي ذكره الإمام البيهقي، وقد ذكرت متابعات لكنها من ضعفاء أيضًا فلا تنفي التفرد.
3- أن السند به ضعيف ومجهول كما تقدم.

موقف العلماء من هذا التفرد:

لم أقف على من حكى التفرد إلا الإمام البيهقي.

يستنتج من الدراسة:

1- الراوي المتكلم فيه بما يوجب رد روايته فإن تفرده يرد إن تفرد، ولا يقبل بأي حال.
2- الإمام البيهقي حكم بالتفرد مع وجود متابعات؛ لكن لأنها غير معتبرة لم ينفِ الوصف بالتفرد الذي وصفه به.
3- ثبوت حكم الإمام البيهقي بالتفرد؛ فلم أقف بعد التخريج والدراسة على متابع لعثمان بن مطر، وما وقفت عليه من متابعات فهي متابعات غير معتبرة فلا تنفي الوصف بالتفرد.

النموذج الثاني: أَخْبَرَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ بِشْرَانَ، أَنَا أَبُو عَمْرِو بْنُ السَّمَّاكِ، ثَنَا حَنْبَلُ بْنُ إِسْحَاقَ، ثَنَا مُسْلِمُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، ثَنَا يَحْيَى بْنُ الْعَلَاءِ، ثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ [عن سعيد][52] ابْنِ الْمُسَيِّبِ، أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ أَخَذَ مِنْ لِحْيَةِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْئًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يُصِيبُكَ السُّوءُ أَبَا أَيُّوبَ». تَفَرَّدَ بِهِ يَحيى بنُ العَلاءِ ورُوِيَ مِن وجه آخر ضعيف عن أنس بن مالك. شعب الإيمان للبيهقي: 424/8، (ح6034).

أولًا: بيان مسألة التفرد

يرى البيهقي أن يحيى بن العلاء تفرد بهذا الحديث عن يحيى بن سعيد، فقال: «تفرد به يحيى بن العلاء».

ترجمة الراوي المتفرد:

يحيى بن العلاء البجلي، أبو سلمة، ويقال: أبو عمرو الرازي.

روى عن: إبراهيم بن أبي عبلة، وأيوب السختياني، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وغيرهم.

روى عنه: مسلم بن إبراهيم، ومعاذ بن هانئ، ومعاذ بن هشام الدستوائي، وغيرهم.

متروك لا يحتمل تفرده إن تفرد: ضعفه ابن معين، وجماعة.

وقال أحمد بن حنبل: كذاب يضع الحديث. وقال الدارقطني: متروك. وروى عباس عن يحيى: ليس بثقة. وقال الجوزجاني: غير مقنع. قال الذهبي: تركوه، وقال ابن حجر: رمي بالوضع.

توفي (سنة: 160هـ)[53].

ثانيًا: تخريج الحديث.

الحديث مداره على يحيى بن العلاء، ويرويه عنه: (مسلم بن إبراهيم، وسُلَيمان بن النُّعمان الشَّيباني، وحرمي بن عمارة).

وأما حديث مسلم بن إبراهيم:

فأخرجه البيهقي كما في (حديث الدراسة).

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير 130/4، (ح3890)، وفي الدعاء (ص: 540)، (ح1933)، قال: حدثنا أحمد بن داود المكي.

وأخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين 523/3، (ح5943)، قال: أخبرني أحمد بن محمد بن سلمة العنزي، ثنا عثمان بن سعيد الدارمي.

وابن عساكر في تاريخ دمشق 47/16، قال: أخبرنا أبو الحسن بن قبيس، أنا أبي، أنا أبو محمد بن أبي نصر، أنا خيثمة بن سليمان، نا إسحاق بن سيار النصيبي.

ثلاثتهم (أحمد بن داود المكي، وعثمان بن سعيد الدارمي، وإسحاق بن سيار النصيبي)، عن مسلم بن إبراهيم، به، نحوه.

-فأما حديث سليمان بن النعمان:

فأخرجه ابن أبي حاتم في العلل 281/6، (ح2527)، قال: وسمعت أبا زرعة وحدثنا عن سليمان بن النعمان الشيباني.

قال ابن أبي حاتم: قال أبو زرعة: حديث منكر.

وأما حديث حرمي بن عمارة:

فأخرجه ابن أبي الدنيا في الإشراف في منازل الأشراف (ص: 104)، (ح6).

وأخرجه ابن عدي في الكامل 25/9، قال: حدثنا محمد بن جعفر الإمام.

كلاهما (ابن أبي الدنيا، ومحمد بن جعفر)، قالا: حدثنا عصمة بن الفضل النيسابوري، عن حرمي، به، نحوه.

وأخرجه ابن عساكر[54] من طريق ابن عدي، قال: أخبرنا أبو القاسم بن السمرقندي، أنا أبو القاسم بن مسعدة، أنا حمزة بن يوسف، أنا أبو أحمد بن عدي، به، نحوه.

متابعات الحديث:

تابع يحيى بن العلاء كل من: (أبي عمرو البجلي، والمعلى).

1- أبو عمرو البجلي، واسمه عبيدة بن عبدالرحمن: يحيى بن العلاء.

قال ابن حبان[55]: روى -أي أبو عمرو البجلي- عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن أبي أيوب الأنصاري.

2- المعلى

أخرجه ابن عساكر[56]: من طريق إسماعيل بن عيسى العطار عن المعلى، به، بمعناه.

ثالثًا: دراسة الإسناد

1- علي بْن مُحَمَّد بْن عبدالله بْن بشران بْن مُحَمَّد بْن بشر بْن مهران بْن عبدالله.

أَبُو الحسين الأموي، المعدل، السكري، البغدادي، وهو أخو عبدالملك.

روى عن: علي بن محمد المصري، وإسماعيل بن محمد الصفار، ومحمد بن عمرو الرزاز، وغيرهم.

روى عنه: أحمد بن الحسين البيهقي، وأحمد بن عبدالعزيز بن شيبان، ويوسف بن أحمد الهمذاني، وغيرهم.

ثقة؛ متفق على توثيقه. قال الخطيب: كان صدوقًا ثقةً ثبتًا، حسن الأخلاق، تام المروءة، ظاهر الديانة. وقال الذهبي: روى شيئًا كثيرًا على سدادٍ وصدق وصحة رواية، كان عدلًا وقورًا. توفي (سنة: 415هـ)[57].

2- عثمان بن أحمد بن عبدالله بن يزيد البغدادي، أبو عمرو بن السَّمَّاك الدَّقَّاق.

روى عن: محمد بن عبيدالله بن المنادي، وحنبل بن إسحاق، وعبدالرحمن بن محمد بن منصور الحارثي، وغيرهم.

روى عنه: أبو عبدالله الحاكم، وابن منده، وأبو عمر بن مهدي، وغيرهم.

ثقة؛ قال الخطيب في التاريخ: وكان ثقة. وقال: قال الدارقطني: وكان من الثقات.

توفي (سنة: 344هـ)[58].

3- حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال بن أسد، أبو عليّ الشَّيبانيّ.

ابن عمّ الإمام أحمد، وأحد تلامذته.

روى عن: أبي نعيم، ومحمد بن عبدالله الأنصاريّ، ومسلم بن إبراهيم، وغيرهم.

روى عنه: عثمان بن أحمد السماك، وابن صاعد، وأبو بكر الخلّال، وغيرهم.

ثقة ثبت؛ قال الخطيب: كان ثقة ثبتًا. وقال الذهبي: الإمام الحافظ المحدث الصدوق.

توفي (سنة: 273هـ)[59].

مسلم بن إبراهيم الأزدي الفراهيدي مولاهم، أبو عمرو البصري.

روى عن: عبدالله بن عون، وهشام الدستوائي، ويحيى بن العلاء، وغيرهم.

روى عنه: البخاري، وابن أبي خيثمة، ويحيى بن معين، وحنبل بن إسحاق، وغيرهم.

ثقة؛ قال ابن معين: ثقة مأمون، قال أبو حاتم: ثقة؛ صدوق، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال ابن حجر: ثقة مأمون مكثر، عمي بأخره.

توفي (سنة: 222هـ)، وقيل قبل ذلك[60].

يحيى بن العلاء. متروك، تقدمت ترجمته في أول الحديث.

يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو، وقيل: ابن قهد بدل عمرو.

الإمام أبو سعيد الأنصاري المدني القاضي.

روى عن: أنس بن مالك، وسعيد بن المسيب، ومحمد بن المنكدر، وغيرهم.

روى عنه: حميد الطويل، وعمران بن حدير، ويحيى بن علاء، وغيرهم.

ثقة ثبت؛ وثقه أحمد، والنسائي، والذهبي، وابن حجر، وغيرهم.

روى له الجماعة، وتوفي (سنة: 143هـ)، وقيل: (144هـ)[61].

سعيد بن المسيب بن حزن القرشي المخزومي أبو محمد.

روى عن: ابن عباس، وابن عمر، وأبي هريرة ، وغيرهم.

روى عنه: الزهري، وعثمان بن عبيدالله بن أبي رافع، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وغيرهم.

ثقة حجة؛ قال أبو زرعة: ثقة؛ إمام، وقال أبو حاتم: ليس في التابعين أنبل من سعيد بن المسيب، وهو أثبتهم في أبي هريرة، قال الذهبي: ثقة حجة فقيه رفيع الذكر رأس في العلم والعمل، وقال ابن حجر: أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار. روى له الجماعة، وتوفي (بعد سنة: 90هـ)[62].

خالد بن زيد بن كليب الخزرجي، أبو أيوب الأنصاري.

شهد بدرًا والعقبة والمشاهد كلها مع رسول اللَّه ﷺ، ونزل عليه رسول اللَّه ﷺ حين قدم المدينة شهرًا حتى بُنيت مساكنه ومسجده[63].

دراسة المتابعات:

يظهر من التخريج أنه قد تابع يحيى بنَ العلاء عن يحيى بن سعيد:

1- عبيدةُ بن عبدالرحمن أبو عمرو البجلي، وهو متروك، قال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات. لا يحل الاحتجاج به بحال[64].

2- المعلى، ولم أميز من هو المعلى ولم أعرفه.

رابعًا: الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جدًّا؛ فيه: يحيى بن العلاء متروك، وتابعه عليه أبو عمرو البجلي ومتابعته لا ترفع الحديث شيئًا؛ لأنه متروك أيضًا، وتابعه راوٍ اسمه المعلى، ولم أعرفه.

قال ابن أبي حاتم: قال أبو زرعة: حديث منكر[65].

خامسًا: دراسة التفرد:

ذكر الإمام البيهقي أن يحيى بن العلاء تفرد بالحديث، عن يحيى بن سعيد.

وبعد التخريج والدراسة تبين أنه قد تابعه راويان ليسا بأحسن حال منه:

أما أحدهما: فمتروك كيحيى بن العلاء، وهو أبو عمرو البجلي، ولم أجد روايته مسندة، وإنما ذكرها ابن حبان معلقة.

وأما الآخر: وهو المعلى، ولم أقف له على ترجمة.

ولا يبعد أن يكون أبو عمرو البجلي قد سرقه من يحيى بن العلاء، ويكون مراد البيهقي أن الحديث معروف ليحيى بن العلاء؛ لأنه مشهور به كما تقدم في التخريج.

خامسًا: الخلاصة:

حكم التفرد بالحديث: مردود، والله أعلم.

ذكر الإمام البيهقي أن يحيى بن العلاء تفرد بالحديث، عن يحيى بن سعيد.

وبعد التخريج والدراسة تبين أنه قد تابعه راويان ليسا بأحسن حال منه:

أما أحدهما: فمتروك كيحيى بن العلاء، وهو أبو عمرو البجلي ولم أجد روايته مسندة، وإنما ذكرها ابن حبان معلقة.

وأما الآخر: وهو المعلى، ولم أقف له على ترجمة.

ولا يبعد أن يكون أبو عمرو البجلي قد سرقه من يحيى بن العلاء، ويكون مراد البيهقي أن الحديث معروف ليحيى بن العلاء؛ لأنه مشهور به كما تقدم في التخريج.

قرائن رد التفرد:

1- أنه تفرد به راوٍ لا يقبل تفرده إن تفرد كما تقدم في ترجمته، وهو يحيى بن العلاء، وهناك متابعات لكنها غير مقبولة.
2- لم أقف على متابعة مقبولة تدفع هذا التفرد بالوجه الذي ذكره الإمام البيهقي، وقد ذكرت متابعات لكنها من ضعفاء أيضًا فلا تنفي التفرد.
3- أن السند به ضعيف كما تقدم.

موقف العلماء من هذا التفرد:

لم أقف على من حكى التفرد إلا الإمام البيهقي.

يستنتج من الدراسة:

1- الراوي المتكلم فيه بما يوجب رد روايته فإن تفرده يرد إن تفرد، ولا يقبل بأي حال.

2- الإمام البيهقي حكم بالتفرد مع وجود متابعات؛ لكن لأنها غير معتبرة لم ينفِ الوصف بالتفرد الذي وصفه به.

3- ثبوت حكم الإمام البيهقي بالتفرد؛ فلم أقف بعد التخريج والدراسة على متابع ليحيى بن العلاء، وما وقفت عليه من متابعات فهي متابعات غير معتبرة فلا تنفي الوصف بالتفرد.

الخاتمة

توصل البحث إلى الآتي.

1- دراسة (التفرد) والنظر فيه تحتاج إلى عناية فائقة، فهو نوع من أنواع علوم الحديث المهمة، وتتأكد الحاجة إلى توضيحه وبحثه لا سيما في زمننا الحاضر.

2- أن للمتقدمين اهتماما بالغا بمسألة التفرد بالرغم من أنهم لم يحرروا مصطلح التفرد ويفردوه بمصنفات خاصة، إلا أن لهم اهتماما بالأحاديث التي حكم عليها بالتفرد، ككتاب" الأفراد وغرائب مالك" للإمام الدار قطني وغيره، والوصف بالتفرد لا يعني وجود العلة بل هو من مظانها.

3- أن مفهوم التفرد عند الإمام البيهقي –رحمه الله- لا يختلف عن مفهومه عند غيره من الأئمة.

4- جل ما يحكم عليه الإمام البيهقي -رحمه الله- بالتفرد يتضح بعد الدراسة للحديث ثبوت حكمه عليه بالتفرد؛ لعدم وجود متابع للراوي المتفرد أو كون ذلك المتابع غير مقبول.

التوصيات:

1- أوصي الباحثين بالبحث في كتب الإمام البيهقي كالسنن الكبرى، وشعب الإيمان، ومعرفة السنن والآثار، واستخراج ما بها من كنوز، والنظر في كلام الإمام البيهقي في كثير من أنواع الحديث، كالشاذ، والغريب، والجرح والتعديل وغير ذلك.

2- أوصي بالبحث في موضوع التفرد؛ لأهميته، وحاجة المتخصصين في علم السنة إليه.

3- أوصي بدراسة مواقف الأئمة - من خلال كتبهم - تجاه مفهوم التفرد، ومعرفة منهج كل إمام في ذلك، ومقارنة مناهجهم.

الهوامش والإحالات:

(1) القاسمي، قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث: 60.

(2) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى: 9/4.

(3) ابن منظور، لسان العرب لابن منظور: 331/3.

(4) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة لابن فارس: 500/4.

(5) هو عمر بن عبد الحميد القرشي الميانشي، توفي (سنة: 581هـ)، من تآليفه " كراس في علم الحديث سماه ما لا يسع المحدث جهله"، انظر ترجمته في: الذهبي، تاريخ الإسلام:736/12؛ الزركلي، الأعلام: 53/5.

(6) الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح: 198/2.

(7) حمام، التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو رده: 90.

(8) نفسه: 89.

(9) ينظر ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى: 469/7؛ البخاري، التاريخ الكبير: 150/2؛ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 434/2؛ ابن أبي حاتم، العلل: 155/2؛ السعدي، أحوال الرجال: 174؛ القزويني، الإرشاد:266/1؛ ابن عبد الهادي، طبقات علماء الحديث: 417/1؛ المجروحين: 200/1؛ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: 123/7؛ ابن عدي، الكامل: 72/2؛ ابن رجب، شرح علل الترمذي: 774/2؛ ابن كيكلدي، جامع التحصيل: 150؛ المزي، تهذيب الكمال: 192/4؛ الميزان:331/1؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء:266/1؛ ابن حجر، تعريف أهل التقديس: 163؛ تقريب التهذيب:174؛ الدميني، التدليس في الحديث: 369.

(10) فلأن التفرد وقع بسبب المخالفة رأيت عقد الاختلاف.

(11) ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب: 340/1؛ تقريب التهذيب: 111.

(12) ينظر: المزي، تهذيب الكمال: 184/29.

(13) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: 29/16.

(14) ابن حجر، تقريب التهذيب: 260.

(15) ينظر: ابن عدي، الكامل: 313/1.

(16) ابن عساكر، تاريخ دمشق: 244/11.

(17) ضعيف، وسيأتي في دراسة الإسناد.

(18) ينظر ترجمته في: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد:473/5؛ السبكي، طبقات الشافعية: 64/3؛ الذهبي، تذكرة الحفاظ: 1039/3؛ سير أعلام النبلاء: 162/17؛ تاريخ الإسلام: 89/9؛ الصفدي، الوفيات: 280/4؛ الوصابي، تحفة اللبيب: 418/2.

(19) ينظر ترجمته في: الذهبي، ميزان الاعتدال: 431/4؛ ابن كثير، التكميل في الجرح والتعديل: 351/2؛ ابن حجر، لسان الميزان: 500/8.

(20) ينظر ترجمته في: السعدي، أحوال الرجال: 162؛ الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال: 421/8؛ النسائي، الضعفاء والمتروكين: 171/2؛ الميزان: 288/4؛ ابن كثير، التكميل في الجرح والتعديل: 447/1؛ ابن حجر، لسان الميزان: 315/8.

(21) ينظر ترجمته في: ابن عبد البر، الاستيعاب: 950/3؛ ابن الأثير، أسد الغابة: 236/3؛ ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة: 155/4.

(22) ينظر ترجمته في: ابن معين، تاريخ ابن معين: 681/2؛ البخاري، التاريخ الكبير: 401/8؛ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 206/9؛ العقيلي، الضعفاء الكبير: 446/4؛ الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال: 476/8؛ ابن حبان، الثقات: 285/9؛ النسائي، الضعفاء والمتروكون: 106؛ المزي، تهذيب الكمال: 318/32؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء: 158/11؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب: 383/11؛ هدي الساري: 453.

(23) ينظر ترجمته في: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: 42/3؛ ابن البيع، سؤالات مسعود بن علي السجزي: 65؛ الصيرفيني، المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور: 18؛ القزويني، الإرشاد في معرفة علماء الحديث: 861/3؛ ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: 150/15؛ النسائي، الضعفاء والمتروكون: 52/3؛ الذهبي، تاريخ الإسلام: 208/9؛ ديوان الضعفاء: 348؛ ابن حجر، لسان الميزان: 92/7؛ الطرابلسي، الكشف الحثيث: 225؛ الداوودي، طبقات المفسرين: 142/2؛ المنصوري، السلسبيل النقي في تراجم شيوخ البيهقي: 564؛ المنصوري، الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم: 996/2.

(24) ينظر ترجمته في: الذهبي، تاريخ الإسلام: 83/8؛ تذكرة الحفاظ (68/3؛ ابن العماد، شذرات الذهب: 17/3؛ السيوطي، طبقات الحفاظ:363؛ المنصوري، الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم (970/2).

(25) ينظر ترجمته في: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: 100/8؛ ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: 135/13.

(26) ينظر ترجمته في: ابن حبان، الثقات لابن حبان: 59/9؛ الذهبي، المغني في الضعفاء: 575/2؛ ميزان الاعتدال: 534/3؛ ابن حجر، لسان الميزان: 112/7.

(27) ينظر ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير: 92/4؛ العجلي، الثقات: 190؛ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 69/1؛ ابن حبان، الثقات: 401/6؛ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: 219/10؛ المزي، تهذيب الكمال: 154/11؛ الذهبي، الكاشف: 449/1؛ سير أعلام النبلاء: 229/7؛ ابن كيكلدي، جامع التحصيل: 186؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب: 111/4؛ تعريف أهل التقديس: 32.

(28) ينظر ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى: 309/6؛ البخاري، التاريخ الكبير: 450/3؛ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 623/3؛ ابن حبان، الثقات: 341/6؛ المزي، تهذيب الكمال: 289/9؛ الذهبي، تاريخ الإسلام: 409/3؛ سير أعلام النبلاء: 296/5؛ ابن كيكلدي، جامع التحصيل: 176؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب: 310/3؛ تقريب التهذيب: 213.

(29) ينظر ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى: 96/6؛ البخاري، التاريخ الكبير: 245/4؛ العجلي، الثقات: 221؛ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 371/4؛ ابن حبان، الثقات: 354/4؛ أبو نعيم الأصفهاني، معرفة الصحابة: 1494/3؛ ابن عبد البر، الاستيعاب: 710/2؛ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: 370/10؛ ابن عساكر، تاريخ دمشق: 152/23؛ المزي، تهذيب الكمال؛ 388/34؛ الذهبي، تذكرة الحفاظ: 48/1؛ ابن كيكلدي، جامع التحصيل: 197؛ ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة: 311/2؛ تهذيب التهذيب: 361/4.

(30) ينظر ترجمته في: ابن عبد البر، الاستيعاب: 987/3، ابن الأثير، أسد الغابة: 280/3؛ أبو نعيم الأصفهاني، حلية الأولياء: 124/1؛ المزي، تهذيب الكمال: 121/16؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء: 461/1؛ ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة: 198/4؛ تهذيب التهذيب: 27/6.

(31) ينظر ترجمته في: العقيلي، الضعفاء الكبير: 455/4؛ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 226/9؛ الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال: 480/8؛ ابن حبان، المجروحين:134/3؛ المزي، تهذيب الكمال: 443/32؛ الذهبي، تاريخ الإسلام: 1012/4؛ الذهبي، ميزان الاعتدال: 468/4؛ لسان الميزان (456/9)، تهذيب التهذيب (418/11)، تقريب التهذيب (ص: 611).

(32) وقع في المطبوع عند ابن الجعد: «عن أبي بكر الصديق»، بدلًا من أبي الصديق الناجي وهو تحريف، والصواب: أبو الصديق الناجي، ودليل ذلك أن البخاري ذكر الحديث تحت ترجمة أبي الصديق الناجي.

(33) وهذان الوجهان محفوظان عن حماد، ويبدو أن حمادًا روى الحديث على هذين الوجهين مرة هكذا ومرة هكذا؛ لأن رواة الوجهين ثقات، فآدم بن أبي إياس ثقة عابد. ينظر: ابن حجر، تقريب التهذيب: 86، وأما رواة الوجه الثاني: فعلي بن الجعد ثقة ثبت، ينظر: ابن حجر، تقريب التهذيب: 398)، وموسى بن إسماعيل ثقة ثبت، ينظر: ابن حجر، تقريب التهذيب: 549.

(34) ينظر ترجمته في: القزويني، الإرشاد في معرفة علماء الحديث: 861/3؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء: 207/17؛ تاريخ الإسلام: 75/9؛ السبكي، طبقات الشافعية الكبرى: 393/4؛ ابن كثير، طبقات الشافعيين: 351؛ آل بكر، شيوخ البيهقي في السنن الكبرى: 31؛ المنصوري، السلسبيل النقي في تراجم شيوخ البيهقي: 366.

(35) ينظر ترجمته في: ابن البيع، تاريخ نيسابور: 103؛ الذهبي، تاريخ الإسلام: 151/8؛ سير أعلام النبلاء: 162/16؛ المعين في طبقات المحدثين: 114؛ المنصوري، الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم (952/2).

(36) ينظر ترجمته في: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء: 396/1؛ السُّوْدُوْنِي، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة: 385/6.

(37) ينظر ترجمته في: النسائي، تسمية مشايخ النسائي:84؛ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 368/2؛ ابن حبان، الثقات: 144/8؛ المزي، تهذيب الكمال: 146/4؛ الذهبي، تاريخ الإسلام: 1093/5؛ الكاشف: 269/1؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب: 458/1؛ تقريب التهذيب:124.

(38) ينظر ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى: 232/7؛ البخاري، التاريخ الكبير: 159/2؛ العجلي، الثقات:89؛ الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال: 306/2؛ ابن حبان، الثقات لابن حبان: 89/4؛ المزي، تهذيب الكمال: 342/4، السيوطي، تذكرة الحفاظ: 94/1؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء: 220/5؛ ميزان الاعتدال: 362/1؛ الكاشف: 281/1؛ ابن كيكلدي، جامع التحصيل: 151؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب: 2/2؛ تقريب التهذيب: 132؛ لسان الميزان: 383/2.

(39) ينظر ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى: 17/7، ابن عبد البر، الاستيعاب: 109/1؛ المزي، تهذيب الكمال: 353/3؛ ابنه الأثير، أسد الغابة: 151/1؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء: 395/3؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب: 376/1؛ الإصابة: 275/1.

(40) ينظر ترجمته في: ابن حجر، تقريب التهذيب:209.

(41) ينظر ترجمته في: نفسه: 254.

(42) ينظر ترجمته في: نفسه: 178.

(43) ينظر ترجمته في: نفسه:355.

(44) ينظر ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير:253/6؛ العقيلي، الضعفاء الكبير: 409/4؛ النسائي، الضعفاء والمتروكين: 75، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 169/6؛ الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال: 227/6؛ ابن حبان، المجروحين: 99/2؛ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: 152/13؛ المزي، تهذيب الكمال: 494/19؛ الذهبي، تاريخ الإسلام: 690/4؛ ديوان الضعفاء:272؛ ميزان الاعتدال: 53/3؛ تهذيب التهذيب: 154/7؛ تقريب التهذيب:386.

(45) ينظر ترجمته في: السمعاني، الأنساب: 85/6؛ الصيرفيني، المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور: 21؛ الذهبي، تاريخ الإسلام: 264/9؛ آل بكر، شيوخ البيهقي في السنن الكبرى: 74؛ المنصوري، السلسبيل النقي في تراجم شيوخ البيهقي: 603؛ النحال، إتحاف المرتقي بتراجم شيوخ البيهقي:482؛ المنصوري، الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم: 1223/2.

(46) ينظر ترجمته في: ابن البيع، تاريخ نيسابور: 122؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء: 28/16؛ تاريخ الإسلام: 39/8؛ العبر في خبر من عبر: 89/2؛ ابن العماد، شذرات الذهب: 272/4؛ المنصوري، الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم: 1351/2.

(47) ينظر ترجمته في: ابن البيع، تاريخ نيسابور: 48؛ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: 479/9؛ الذهبي، تاريخ الإسلام: 751/6؛ الذهبي، تذكرت الحفاظ: 180/2؛ الداوودي، طبقات المفسرين: 182؛ الزركلي، الأعلام: 46/3.

(48) ينظر ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير: 310/8؛ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 197/9؛ المزي، تهذيب الكمال: 31/32؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء: 512/10؛ الكاشف: 378/2؛ تهذيب التهذيب: 296/11؛ تقريب التهذيب: 598.

(49) ينظر ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى: 232/7؛ البخاري، التاريخ الكبير: 159/2؛ العجلي، الثقات:89؛ الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال: 306/2؛ ابن حبان، الثقات: 89/4؛ المزي، تهذيب الكمال: 342/4؛ الذهبي، تذكرة الحفاظ: 94/1؛ سير أعلام النبلاء: 220/5؛ ميزان الاعتدال: 362/1؛ الكاشف: 281/1؛ ابن كيكلدي، جامع التحصيل: 151؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب: 2/2؛ تقريب التهذيب: 132؛ لسان الميزان: 383/2.

(50) ينظر ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى: 17/7؛ ابن عبد البر، الاستيعاب: /109؛ المزي، تهذيب الكمال: 353/3؛ ابن الأثير، أسد الغابة: 151/1؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء: 395/3؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب:376/1؛ الإصابة: 275/1.

(51) ينظر ترجمته في: ابن حجر، تهذيب التهذيب: 380/10.

(52) سقطت من المطبوع، وهي زيادة صحيحة في نسخة البيهقي وليست وجهًا للحديث، ويدل على ذلك أن ابن عساكر روى هذا الحديث من غير طريق البيهقي وفيه مثل الذي هنا دون الزيادة بين المعكوفين فقال: «كذا قال وإنما يرويه يحيى ابن سعيد عن سعيد بن المسيب» ثم رواه من طريق البيهقي فأثبت هذه الزيادة التي بين المعكوفين هنا. ينظر: ابن عساكر، تاريخ دمشق لابن عساكر: 47/16.

(53) ينظر ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير: 297/8؛ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 179/9؛ ابن حبان، المجروحين: 115/3؛ الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال:23/9؛ المزي، تهذيب الكمال: 484/31؛ الذهبي، ميزان الاعتدال: 397/4؛ تاريخ الإسلام (542/4؛ الكاشف: 372/2؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب: 261/11؛ تقريب التهذيب:595.

(54) ابن عساكر، تاريخ دمشق: 47/16.

(55) ابن حبان، المجروحين: 199/2.

(56) ابن عساكر، تاريخ دمشق: 48/16.

(57) ينظر ترجمته في: السمعاني، الأنساب: 342/12؛ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: 580/13؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء: 311/17؛ تاريخ الإسلام: 258/9؛ ابن العماد، شذرات الذهب: 79/5؛ الزركلي، الأعلام: 327/4؛ أل بكر، شيوخ البيهقي في السنن الكبرى:47؛ النحال، إتحاف المرتقي بتراجم شيوخ البيهقي: 335؛ المنصوري، السلسبيل النقي في تراجم شيوخ البيهقي:128.

(58) ينظر ترجمته في: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: 79/4؛ الذهبي، تاريخ الإسلام: 801/7؛ سير أعلام النبلاء:444/15؛ الذهبي، ميزان الاعتدال: 31/3؛ ابن حجر، لسان الميزان: 373/5؛ المنصوري، الدليل المغني:271.

(59) ينظر ترجمته في: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 320/3؛ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: 217/9؛ الذهبي، تذكرة الحفاظ: 133/2؛ تاريخ الإسلام: 543/6؛ سير أعلام النبلاء: 51/13.

(60) ينظر ترجمته في: ابن حبان، الثقات: 157/9؛ المزي، تهذيب الكمال: 487/27؛ الذهبي، تاريخ الإسلام: 701/5؛ سير أعلام النبلاء: 314/10؛ الكاشف (257/2)، تهذيب التهذيب (121/10)، تقريب التهذيب (ص: 529).

(61) ينظر ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير:275/8؛ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 147/9؛ ابن حبان، الثقات لابن حبان (521/5؛ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: 155/16؛ المزي، تهذيب الكمال: 346/31؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء: 468/5؛ السيوطي، أسماء المدلسين: 27؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب (221/11؛ الذهبي، الكاشف:366/2؛ ابن حجر، تقريب التهذيب: 591.

(62) ينظر ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى: 119/5؛ البخاري، التاريخ الكبير: 510/3؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء: 217/4؛ الكاشف: 444/1؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب: 74/4؛ تقريب التهذيب: 241.

(63) ينظر ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى: 484/3؛ الاصفهاني، الحلية: 361/1؛ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: 153/1؛ ابن عبدالبر، الاستيعاب: 1606/4؛ المزي، تهذيب الكمال:66/8؛ الذهبي، تاريخ الإسلام: 552/2؛ سير أعلام النبلاء:402/2؛ ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة: 201/2.

(64) ينظر ترجمته في: ابن حبان، المجروحين: 199/2.

(65) ابن حاتم، العلل:281/6.

المراجع:

القرآن الكريم.

1) ابن الأثير، علي بن محمد الشيباني، أسد الغابة، دار الفكر، بيروت، 1989م.
2) ابن الأزهر، ابراهيم بن محمد، المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، تحقيق: خالد حيدر، دار الفكر، بيروت، 1414هـ.
3) آل بكر، حامد بن أحمد (جمع)، شُيُوخِ الإِمَامِ الحَافِظِ البَيْهَقِيّ، مَوسُوعةُ رِجَالِ الْسُنَنِ الْكُبْرَ للبيهقي، الطبقة الأولى. https://ketabonline.com/ar/books/55405/read?part=1&page=1&index=3704203
4) البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، تحقيق: محمود محمد خليل، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، د.ت.

5) البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، الزهد الكبير، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1996م.
6) البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، شعب الإيمان، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، ومختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد، الرياض، الدار السلفية، بومباي،2003م.
7) ابن البيع، محمد بن عبد الله بن محمد، تلخيص تاريخ نيسابور، ترجمة: بهمن كريمي، تلخيص: أحمد بن محمد بن الحسن، كتابخانة ابن سينا، طهران، د.ت.
8) ابن البيع، محمد بن عبد الله بن محمد، سؤالات مسعود بن علي السجزي - مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة للإمام الحافظ أبي عبدالله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988م.
9) الجرجاني، عبد الله بن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، 1979م.
10) ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، غاية النهاية في طبقات القراء، عني بنشره لأول مرة: برجستراسر عام، 1351هـ، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، د.ت.
11) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م.
12) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد، الضعفاء والمتروكون، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1406هـ.
13) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، العلل، تحقيق: فريق من الباحثين، بإشراف: سعد بن عبد الله الحميد، وخالد ابن عبدالرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، 2006م.
14) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، الجرح والتعديل، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1952م.
15) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي- حلب، 1396هـ.
16) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد، الثقات، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، 1973هـ.
17) ابن حجر، أحمد بن علي، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ.
18) ابن حجر، أحمد بن علي، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، تحقيق: عاصم بن عبدالله القريوتي، مكتبة المنار، عمّان، 1983م.
19) ابن حجر، أحمد بن علي، تقريب التهذيب، دار الرشيد، دمشق، 1986م.
20) ابن حجر، أحمد بن علي، تهذيب التهذيب. مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد، 1325هـ.
21) ابن حجر، أحمد بن علي، لسان الميزان، تحقيق: دائرة المعرف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 1971م.

22) ابن حجر، أحمد بن علي، هدي الساري- مقدمة فتح الباري، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ.
23) حمام، عبد الجواد، التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو رده:دراسة تأصيلية تطبيقية، دار النوادر، دمشق، 2008م.
24) ابن حنبل، أحمد بن محمد الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2001م.
25) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، تاريخ بغداد، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2002م.
26) ابن خلكان، أحمد بن محمد بن إبراهيم، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ت.
27) الداوودي، محمد بن علي بن أحمد، طبقات المفسرين،دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
28) الدميني، مسفر بن غرم الله، التدليس في الحديث، د. ن، د.ب،1412هـ.
29) ابن أبي الدنيا، عبد الله بن محمد، الورع، تحقيق: فاضل بن خلف الحمادة، طبع ضمن الجزء السادس من موسوعة ابن أبي الدنيا، دار أطلس الخضراء، الرياض، 2012م.
30) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، العبر في خبر من غبر، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
31) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2003م.
32) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة،1967م.
33) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة، 1992م.
34) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، المغني في الضعفاء، تحقيق: نور الدين عتر، د. ن، د.ت.
35) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، تذكرة الحفاظ، تحقيق: زكريا عميرات،دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
36) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت،1963م.
37) ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد، شرح علل الترمذي. تحقيق: نور الدين عتر، دار الملاح للطباعة والنشر، بيروت،1978م.
38) الزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض،1998م.
39) الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، 2002م.
40) السبكي، عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1413هـ.
41) ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع، الطبقات الكبرى، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1968م.

42) السعدي، إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق، أحوال الرجال، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي، حديث اكادمي - فيصل آباد، باكستان، د.ت.
43) السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور، الأنساب، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، 1962م.
44) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، أسماء المدلسين، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار، دار الجيل، بيروت، د.ت.
45) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، طبقات الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت، 1403هـ
46) ابن شاهين، عمر بن أحمد، تاريخ أسماء الثقات، تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت،1984م.
47) أبِو الشيخ الأصبهاني، عبد الله بن محمد بن جعفر، العظمة، تحقيق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة، الرياض،1408هـ
48) الصفدي، خليل بن أيبك عبد الله، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 2000م.
49) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، طبقات الفقهاء الشافعية، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 1992م.
50) أبو نعيم الأصفهاني، أحمد بن عبد الله، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، مطبعة السعادة، القاهرة، 1974م.
51) أبو نعيم الأصفهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد، معرفة الصحابة، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، 1998م.
52) الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، د.ت.
53) الطرابلسي، إبراهيم بن محمد بن خليل الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية بيروت، 1987م.
54) ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، 1992م.
55) ابن عبد الهادي، محمد بن أحمد، طبقات علماء الحديث، تحقيق: أكرم البوشي، وإبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م.
56) العجلي، أحمد بن عبد الله بن صالح، معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، 1985م.
57) ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله، تاريخ دمشق، تحقيق:عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر،1995م.
58) العقيلي، محمد بن عمرو بن موسى الضعفاء الكبير، تحقيق:عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، 1984م.
59) ابن العماد، عبد الحي بن أحمد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرناؤوط، وعبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، 1986م.

60) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، 1979م.
61) القاسمي، محمد، بن محمد سعيد، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
62) القزويني، خليل بن عبدالله بن أحمد بن إبراهيم، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، 1409هـ.
63) ابن كثير، أسماعيل بن عمر، التَّكْميل في الجَرْح والتَّعْدِيل ومَعْرِفة الثِّقَات والضُّعفاء والمجَاهِيل. تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، 2011م.
64) ابن كيكلدي، خليل بن عبدالله، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، 1986م.
65) المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980م.
66) ابن معين، يحي بن معين بن عون، تاريخ ابن معين - رواية عثمان الدارمي، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، د.ت.
67) المنصوري، نايف بن صلاح بن علي، الدليل المغني لشيوخ الإمام أبي الحسن الدارقطني، دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع، جدة،2007م.
68) المنصوري، نايف بن صلاح بن علي، الرّوض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، راجعه ولخص أحكامه: مصطفى بن إسماعيل السليماني، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض،2011م.
69) المنصوري، نايف بن صلاح بن علي، السَّلسَبِيلُ النَّقِي في تَرَاجِمِ شيُوخ البَيهَقِيّ، دار العاصمة للنشر والتوزيع، 2011م.
70) المنصوري، نايف بن صلاح، إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني، تحقيق: مصطفى ابن إسماعيل السليماني المأربي، دار الكيان، الرياض، مكتبة ابن تيمية، الإمارات، د.ت.
71) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1414هـ.
72) النحال، محمود بن عبد الفتاح، إِتْحَافُ المُرْتَقِي بِتَرَاجِمِ شُيُوخ البَيهَقِيّ، تحقيق: الفريق العلمي لمشروع موسوعة جامع السنة، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، 2008م.
73) النسائي، أحمد بن شعيب بن علي، الضعفاء والمتروكون، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، 1396هـ.
74) النسائي، أحمد بن شعيب بن علي، تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين وغير ذلك من الفوائد، تحقيق: الشريف حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، 1423هـ.
75) ابن نقطة، محمد عبد الغني، تكملة الإكمال، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، جامعة أم القرى مكة المكرمة، 1410هـ.
76) الوصابي، نور الدين بن علي بن عبد الله، تحفة اللبيب بمن تكلم فيهم الحافظ ابن حجر من الرواة في غير التقريب، مكتبة ابن عباس للنشر والتوزيع، المنصورة، 2010م.

Arabic References

al-Qurʾān al-Karīm.

1) Ibn al-Athīr, ʿAlī ibn Muḥammad al-Shaybānī, Asad al-ghābah, Dār al-Fikr, Bayrūt, 1989m.
2) Ibn al-Azhar, Ibrāhīm ibn Muḥammad, al-Muntakhab min Kitāb al-siyāq li-Tārīkh Nīsābūr, taḥqīq: Khālid Ḥaydar, Dār al-Fikr, Bayrūt, 1414h.
3) Āl Bakr, Ḥāmid ibn Aḥmad (jamʿ), shuyūkhi al'māmi alḥāfiẓi albayhaqī, mawsūʿtu rijāli alsunani alkubra lil-Bayhaqī, al-ṭabaqah al-ūlá. https: / / ketabonline. com / ar / books / 55405 / read? part=1 & page=1 & index=3704203
4) al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismāʿīl, al-tārīkh al-kabīr, taḥqīq: Maḥmūd Muḥammad Khalil, Dāʾirat al-Maʿārif al-ʿUthmānīyah, Ḥaydar Ābād, N. D.
5) al-Bayhaqī, Aḥmad ibn al-Ḥusayn ibn ʿAlī, al-zuhd al-kabīr, taḥqīq: ʿĀmir Aḥmad Ḥaydar, Muʾassasat al-Kutub al-Thaqāfīyah, Bayrūt, 1996m.
6) al-Bayhaqī, Aḥmad ibn al-Ḥusayn ibn ʿAlī, shaʿb al-īmān, taḥqīq: ʿAbd al-ʿAlī ʿAbd al-Ḥamīd Ḥāmid, wa-Mukhtār Aḥmad al-Nadwī, Maktabat al-Rushd, al-Riyāḍ, al-Dār al-Salafīyah, Būmbāy, 2003m.
7) Ibn al-bayʿ, Muḥammad ibn ʿAbd Allāh ibn Muḥammad, Talkhīṣ Tārīkh Nīsābūr, tarjamat: Bahman Karīmī, Talkhīṣ: Aḥmad ibn Muḥammad ibn al-Ḥasan, Kitābkhānah Ibn Sīnā, Ṭihrān, N. D.
8) Ibn al-bayʿ, Muḥammad ibn ʿAbd Allāh ibn Muḥammad, Suʾālāt Masʿūd ibn ʿAlī al-Sajizī-maʿa asʾilat albghdādyyn ʿan aḥwāl al-ruwāh lil-Imām al-Ḥāfiẓ Abī Allāh Muḥammad ibn ʿAbd Allāh al-Ḥākim al-Nīsābūrī, taḥqīq: Muwaffaq ibn ʿAbd Allāh ibn ʿAbd al-Qādir, Dār al-Gharb al-Islāmī, Bayrūt, 1988m.
9) al-Jurjānī, ʿAbd Allāh ibn ʿAdī, al-kāmil fī ḍuʿafāʾ al-rijāl, taḥqīq: ʿĀdil Aḥmad ʿAbd al-Mawjūd, wa-ʿAlī Muḥammad Muʿawwaḍ, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1979m.
10) Ibn al-Jazarī, Muḥammad ibn Muḥammad ibn Yūsuf, Ghāyat al-nihāyah fī Ṭabaqāt al-qurrāʾ, ʿuniya bi-nashrihi li-awwal marrah: Birjistrāsir ʿām, 1351h, Maktabat Ibn Taymīyah, al-Qāhirah, N. D.
11) Ibn al-Jawzī, ʿAbd al-Raḥmān ibn ʿAlī, al-muntaẓim fī Tārīkh al-Umam wa-al-mulūk, taḥqīq: Muḥammad ʿAbd al-Qādir ʿAṭā, wa-Muṣṭafá ʿAbd al-Qādir ʿAṭā, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1992m.
12) Ibn al-Jawzī, ʿAbd al-Raḥmān ibn ʿAlī ibn Muḥammad, al-ḍuʿafāʾ wa-al-matrūkūn, taḥqīq: ʿAbd Allāh al-Qāḍī, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1406h.
13) Ibn Abī Ḥātim, ʿAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn Idrīs, al-ʿilal, taḥqīq: farīq min al-bāḥithīn, bi-ishrāf: Saʿd ibn ʿAbd Allāh al-Ḥamīd, wa-Khālid Ibn ʿAbd-al-Raḥmān al-Juraysī, Maṭābiʿ al-Ḥumayḍī, 2006m.
14) Ibn Abī Ḥātim, ʿAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad, al-jarḥ wa-al-taʿdīl, Majlis Dāʾirat al-Maʿārif al-ʿUthmānīyah, Ḥaydar Ābād aldkn, Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, Bayrūt, 1952m.
15) Ibn Ḥibbān, Muḥammad ibn Ḥibbān ibn Aḥmad al-majrūḥīn min al-muḥaddithīn wa-al-ḍuʿafāʾ wa-al-matrūkīn, taḥqīq: Maḥmūd Ibrāhīm Zāyid, Dār alwʿy-Ḥalab, 1396h.
16) Ibn Ḥibbān, Muḥammad ibn Ḥibbān ibn Aḥmad, al-thiqāt, Dāʾirat al-Maʿārif al-ʿUthmānīyah, Ḥaydar Ābād, 1973h.
17) Ibn Ḥajar, Aḥmad ibn ʿAlī, al-Iṣābah fī Tamyīz al-ṣaḥābah, taḥqīq: ʿĀdil Aḥmad ʿAbd al-Mawjūd wa-ʿalá Muḥammad Muʿawwaḍ, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1415h.
18) Ibn Ḥajar, Aḥmad ibn ʿAlī, taʿrīf ahl al-taqdīs bi-marātib al-mawṣūfīn bi-al-tadlīs, taḥqīq: ʿĀṣim ibn Allāh al-Qaryūtī, Maktabat al-Manār, ʿAmmān, 1983m.
19) Ibn Ḥajar, Aḥmad ibn ʿAlī, Taqrīb al-Tahdhīb, Dār al-Rashīd, Dimashq, 1986m.

20) Ibn Ḥajar, Aḥmad ibn ʿAlī, Tahdhīb al-Tahdhīb. Maṭbaʿat Majlis Dāʾirat al-Maʿārif al-niẓāmīyah, Ḥaydar Ābād, 1325h.
21) Ibn Ḥajar, Aḥmad ibn ʿAlī, Lisān al-mīzān, taḥqīq: Dāʾirat al-Maʿarif al-niẓāmīyah, al-Hind, Muʾassasat al-Aʿlamī lil-Maṭbūʿāt, Bayrūt, 1971m.
22) Ibn Ḥajar, Aḥmad ibn ʿAlī, Hudá alsāry-muqaddimah Fatḥ al-Bārī, Dār al-Maʿrifah, Bayrūt, 1379h.
23) Ḥammām, ʿAbd al-Jawwād, altfrd fī riwāyah al-ḥadīth wa-manhaj al-muḥaddithīn fī qbwlh aw rdh: dirāsah taʾṣīlīyah taṭbīqīyah, Dār al-Nawādir, Dimashq, 2008M.
24) Ibn Ḥanbal, Aḥmad ibn Muḥammad al-Shaybānī, Musnad al-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal, taḥqīq: Shuʿayb al-Arnaʾūṭ, wa-ʿĀdil Murshid, wa-ākharūn, Muʾassasat al-Risālah, Bayrūt, 2001M.
25) al-Khaṭīb al-Baghdādī, Aḥmad ibn ʿAlī ibn Thābit, Tārīkh Baghdād, taḥqīq: Bashshār ʿAwwād Maʿrūf, Dār al-Gharb al-Islāmī, Bayrūt, 2002M.
26) Ibn Khallikān, Aḥmad ibn Muḥammad ibn Ibrāhīm, wafayāt al-aʿyān wʾnbāʾ abnāʾ al-Zamān, taḥqīq: Iḥsān ʿAbbās, Dār Ṣādir, Bayrūt, N. D.
27) al-Dāwūdī, Muḥammad ibn ʿAlī ibn Aḥmad, Ṭabaqāt al-mufassirīn, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, N. D.
28) al-Dumaynī, Musfir ibn Ghurm Allāh, al-tadlīs fī al-ḥadīth, D. N, D. B, 1412h.
29) Ibn Abī al-Dunyā, ʿAbd Allāh ibn Muḥammad, al-wariʿ, taḥqīq: Fāḍil ibn Khalaf alḥmādh, Ṭubiʿa ḍimna al-juzʾ al-sādis min Mawsūʿat Ibn Abī al-Dunyā, Dār Aṭlas al-Khaḍrāʾ, al-Riyāḍ, 2012m.
30) al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn ʿUthmān, al-ʿibar fī khabar min ghabar, taḥqīq: Abū Hājar Muḥammad al-Saʿīd ibn Basyūnī Zaghlūl, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, N. D.
31) al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn ʿUthmān, Tārīkh al-Islām wawafyāt al-mashāhīr wālʾlām, Dār al-Gharb al-Islāmī, Bayrūt, 2003m.
32) al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn ʿUthmān, Dīwān al-ḍuʿafāʾ wa-al-matrūkīn wa-khalq min almjhwlyn wthqāt fihim Limīn, taḥqīq: Ḥammād ibn Muḥammad al-Anṣārī, Maktabat al-Nahḍah al-ḥadīthah, Makkah al-Mukarramah, 1967m.
33) al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn ʿUthmān, al-Kāshif fī maʿrifat min la-hu riwāyah fī al-Kutub al-sittah, Dār al-Qiblah lil-Thaqāfah al-Islāmīyah, Muʾassasat ʿulūm al-Qurʾān, Jiddah, 1992m.
34) al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn ʿUthmān, al-Mughnī fī al-ḍuʿafāʾ, taḥqīq: Nūr al-Dīn ʿItr, D. N, N. D.
35) al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn ʿUthmān, Tadhkirat al-ḥuffāẓ, taḥqīq: Zakarīyā ʿUmayrāt, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1998M.
36) al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn ʿUthmān, mīzān al-iʿtidāl fī Naqd al-rijāl, taḥqīq: ʿAlī Muḥammad al-Bajāwī, Dār al-Maʿrifah, Bayrūt, 1963M.
37) Ibn Rajab, ʿAbd al-Raḥmān ibn Aḥmad, sharḥ ʿIlal al-Tirmidhī. taḥqīq: Nūr al-Dīn ʿItr, Dār al-Mallāḥ lil-Ṭibāʿah wa-al-Nashr, Bayrūt, 1978m.
38) al-Zarkashī, Muḥammad ibn ʿAbd Allāh ibn Bahādur, al-Nukat ʿalá muqaddimah Ibn al-Ṣalāḥ, taḥqīq: Zayn al-ʿĀbidīn ibn Muḥammad bi-lā Furayj, Aḍwāʾ al-Salaf, al-Riyāḍ, 1998M.
39) al-Ziriklī, Khayr al-Dīn ibn Maḥmūd ibn Muḥammad, al-Aʿlām, Dār al-ʿIlm lil-Malāyīn, Bayrūt, 2002M.
40) al-Subkī, ʿAbd al-Wahhāb ibn ʿAlī ibn ʿAbd al-Kāfī, Ṭabaqāt al-Shāfiʿīyah al-Kubrá, taḥqīq: Maḥmūd Muḥammad al-Ṭanāḥī, wa-ʿAbd al-Fattāḥ Muḥammad al-Ḥulw, Hajar lil-Ṭibāʿah wa-al-Nashr wa-al-Tawzīʿ, al-Qāhirah, 1413h.
41) Ibn Saʿd, Muḥammad ibn Saʿd ibn Manīʿ, al-Ṭabaqāt al-Kubrá, taḥqīq: Iḥsān ʿAbbās, Dār Ṣādir, Bayrūt, 1968m.

42) al-Saʿdī, Ibrāhīm ibn Yaʿqūb ibn Isḥāq, aḥwāl al-rijāl, taḥqīq: ʿAbd al-ʿAlīm ʿAbd al-ʿAẓīm albastwy, Ḥadīth akādmy-Fayṣal Ābād, Bākistān, N. D.

43) al-Samʿānī, ʿAbd al-Karīm ibn Muḥammad ibn Manṣūr, al-ansāb, taḥqīq: ʿAbd al-Raḥmān ibn Yaḥyá al-Muʿallimī, Majlis Dā'irat al-Maʿārif al-ʿUthmānīyah, Ḥaydar Ābād, 1962M.

44) al-Suyūṭī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, Asmā' al-mudallisīn, taḥqīq: Maḥmūd Muḥammad Maḥmūd Ḥasan Naṣṣār, Dār al-Jīl, Bayrūt, N. D.

45) al-Suyūṭī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, Ṭabaqāt al-ḥuffāẓ, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1403h.

46) Ibn Shāhīn, ʿUmar ibn Aḥmad, Tārīkh Asmā' al-thiqāt, taḥqīq: Ṣubḥī al-Sāmarrā'ī, al-Dār al-Salafīyah, al-Kuwayt, 1984m.

47) abiw al-Shaykh al-Aṣbahānī, ʿAbd Allāh ibn Muḥammad ibn Jaʿfar, al-ʿAẓmah, taḥqīq: Riḍā' Allāh ibn Muḥammad Idrīs al-Mubārakfūrī, Dār al-ʿĀṣimah, al-Riyāḍ, 1408h

48) al-Ṣafadī, Khalīl ibn Aybak ʿAbd Allāh, al-Wāfī bi-al-Wafayāt, taḥqīq: Aḥmad al-Arnā'ūṭ, wtrky Muṣṭafá, Dār Iḥyā' al-Turāth, Bayrūt, 2000M.

49) Ibn al-Ṣalāḥ, ʿUthmān ibn ʿAbd al-Raḥmān, Ṭabaqāt al-fuqahā' al-Shāfiʿīyah, taḥqīq: Muḥyī al-Dīn ʿAlī Najīb, Dār al-Bashā'ir al-Islāmīyah, Bayrūt, 1992m.

50) Abū Naʿīm al-Aṣfahānī, Aḥmad ibn ʿAbd Allāh, Ḥilyat al-awliyā' wa-ṭabaqāt al-aṣfiyā', Maṭbaʿat al-Saʿādah, al-Qāhirah, 1974m.

51) Abū Naʿīm al-Aṣfahānī, Aḥmad ibn ʿAbd Allāh ibn Aḥmad, maʿrifat al-ṣaḥābah, taḥqīq: ʿĀdil ibn Yūsuf alʿzāzy, Dār al-waṭan lil-Nashr, al-Riyāḍ, 1998M.

52) al-Ṭabarānī, Sulaymān ibn Aḥmad ibn Ayyūb, al-Muʿjam al-Awsaṭ, taḥqīq: Ṭāriq ibn ʿAwaḍ Allāh ibn Muḥammad, wa-ʿAbd al-Muḥsin ibn Ibrāhīm al-Ḥusaynī, Dār al-Ḥaramayn, al-Qāhirah, N. D.

53) al-Ṭarābulusī, Ibrāhīm ibn Muḥammad ibn Khalīl al-kashf al-ḥathīth ʿamman rmy bi-waḍʿ al-ḥadīth, taḥqīq: Ṣubḥī al-Sāmarrā'ī, ʿĀlam al-Kutub, Maktabat al-Nahḍah al-ʿArabīyah Bayrūt, 1987m.

54) Ibn ʿAbd al-Barr, Yūsuf ibn ʿAbd Allāh al-Istīʿāb fī maʿrifat al-aṣḥāb, taḥqīq: ʿAlī Muḥammad al-Bajāwī, Dār al-Jīl, Bayrūt, 1992m.

55) Ibn ʿAbd al-Hādī, Muḥammad ibn Aḥmad, Ṭabaqāt ʿulamā' al-ḥadīth, taḥqīq: Akram al-Būshī, wa-Ibrāhīm al-Zaybaq, Mu'assasat al-Risālah, Bayrūt, 1996m.

56) al-ʿAjalī, Aḥmad ibn ʿAbd Allāh ibn Ṣāliḥ, maʿrifat al-thiqāt min rijāl ahl al-ʿIlm wa-al-ḥadīth wa-man al-ḍuʿafā' wa-dhikr madhāhibahum wa-akhbāruhum, taḥqīq: ʿAbd al-ʿAlīm ʿAbd al-ʿAẓīm al-Bastawī, Maktabat al-Dār, al-Madīnah al-Munawwarah, 1985m.

57) Ibn ʿAsākir, ʿAlī ibn al-Ḥasan ibn Hibat Allāh, Tārīkh Dimashq, taḥqīq: ʿAmr ibn Gharāmah al-ʿAmrawī, Dār al-Fikr, 1995m.

58) al-ʿAqīlī, Muḥammad ibn ʿAmr ibn Mūsá al-ḍuʿafā' al-kabīr, taḥqīq: ʿAbd al-Muʿṭī Amīn Qalʿajī, Dār al-Maktabah al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1984m.

59) Ibn al-ʿImād, ʿAbd al-Ḥayy ibn Aḥmad, Shadharāt al-dhahab fī Akhbār min dhahab, taḥqīq: Maḥmūd al-Arnā'ūṭ, wa-ʿAbd al-Qādir al-Arnā'ūṭ, Dār Ibn Kathīr, Dimashq – Bayrūt, 1986m.

60) Ibn Fāris, Aḥmad ibn Fāris ibn Zakarīyā, Muʿjam Maqāyīs al-lughah, taḥqīq: ʿAbdussalām Muḥammad Hārūn, Dār al-Fikr, Bayrūt, 1979m.

61) al-Qāsimī, Muḥammad, ibn Muḥammad Saʿīd, Qawāʿid al-taḥdīth min Funūn muṣṭalaḥ al-ḥadīth, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, N. D.

62) al-Qazwīnī, Khalīl ibn Allāh ibn Aḥmad ibn Ibrāhīm, al-Irshād fī maʿrifat ʿulamāʾ al-ḥadīth, taḥqīq: Muḥammad Saʿīd ʿUmar Idrīs, Maktabat al-Rushd, al-Riyāḍ, 1409H.

63) Ibn Kathīr, Ismail ibn ʿUmar, alttakmyl fī aljarḥ wāltaʿdīl wmaʿrifh alththiqāt wālḍḍuʿfāʾ wālmjāhīl. taḥqīq: Shādī ibn Muḥammad ibn Sālim Āl Nuʿmān, Markaz al-Nuʿmān lil-Buḥūth wa-al-Dirāsāt al-Islāmīyah wa-taḥqīq al-Turāth wa-al-Tarjamah, al-Yaman, 2011M.

64) Ibn Kaykaldī, Khalīl ibn Allāh, Jāmiʿ al-taḥṣīl fī Aḥkām al-Marāsīl, taḥqīq: Ḥamdī ʿAbd al-Majīd al-Salafī, ʿĀlam al-Kutub, Bayrūt, 1986m.

65) al-Mizzī, Yūsuf ibn ʿAbd al-Raḥmān ibn Yūsuf, Tahdhīb al-kamāl fī Asmāʾ al-rijāl, taḥqīq: Bashshār ʿAwwād Maʿrūf, Muʾassasat al-Risālah, Bayrūt, 1980m.

66) Ibn Muʿīn, Yaḥyá ibn Muʿīn ibn ʿAwn, Tārīkh Ibn Muʿīn-riwāyah ʿUthmān al-Dārimī, taḥqīq: Aḥmad Muḥammad Nūr Sayf, Dār al-Maʾmūn lil-Turāth, Dimashq, N. D.

67) al-Manṣūrī, Nāyif ibn Ṣalāḥ ibn ʿAlī, al-Dalīl al-Mughnī li-shuyūkh al-Imām Abī al-Ḥasan al-Dāraquṭnī, Dār al-kiyān lil-Ṭibāʿah wa-al-Nashr wa-al-Tawzīʿ, Jiddah, 2007m.

68) al-Manṣūrī, Nāyif ibn Ṣalāḥ ibn ʿAlī, alrrwḍ al-bāsim fī tarājim shuyūkh al-Ḥākim, rājaʿahu wa-lakhkhaṣa aḥkāmuhu: Muṣṭafá ibn Ismāʿīl al-Sulaymānī, Dār al-ʿĀṣimah lil-Nashr wa-al-Tawzīʿ, al-Riyāḍ, 2011M.

69) al-Manṣūrī, Nāyif ibn Ṣalāḥ ibn ʿAlī, alssalsabīlu alnnaqī fī tarājimi shyūkh albayihaqī, Dār al-ʿĀṣimah lil-Nashr wa-al-Tawzīʿ, 2011M.

70) al-Manṣūrī, Nāyif ibn Ṣalāḥ, Irshād al-qāṣī wa-al-dānī ilá tarājim shuyūkh al-Ṭabarānī, taḥqīq: Muṣṭafá Ibn Ismāʿīl al-Sulaymānī al-Maʾrabī, Dār al-kiyān, al-Riyāḍ, Maktabat Ibn Taymīyah, al-Imārāt, N. D.

71) Ibn manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram ibn ʿAlī, Lisān al-ʿArab, Dār Ṣādir, Bayrūt, 1414h.

72) al-Naḥḥāl, Maḥmūd ibn ʿAbd al-Fattāḥ, itḥāfu almurtaqī bitarājimi shuyūkh albayhaqī, taḥqīq: al-Farīq al-ʿIlmī li-mashrūʿ Mawsūʿat Jāmiʿ al-Sunnah, Dār al-Maymān lil-Nashr wa-al-Tawzīʿ, al-Riyāḍ, 2008M.

73) al-nisāʾī, Aḥmad ibn Shuʿayb ibn ʿAlī, al-ḍuʿafāʾ wa-al-matrūkūn, taḥqīq: Maḥmūd Ibrāhīm Zāyid, Dār al-Waʿy, Ḥalab, 1396h.

74) al-nisāʾī, Aḥmad ibn Shuʿayb ibn ʿAlī, Tasmiyat Mashāyikh Abī ʿAbd al-Raḥmān Aḥmad ibn Shuʿayb ibn ʿAlī al-nisāʾī wa-dhikr al-mudallisīn wa-ghayr dhālika min al-Fawāʾid, taḥqīq: al-Sharīf Ḥātim ibn ʿĀrif al-ʿAwnī, Dār ʿĀlam al-Fawāʾid, Makkah al-Mukarramah, 1423h.

75) Ibn Nuqṭah, Muḥammad ʿAbd al-Ghanī, Takmilat al-Ikmāl, taḥqīq: ʿAbd al-Qayyūm ʿAbd Rabb al-Nabī, Jāmiʿat Umm al-Qurá Makkah al-Mukarramah, 1410h.

76) al-Waṣābī, Nūr al-Dīn ibn ʿAlī ibn ʿAbd Allāh, Tuḥfat al-labīb bi-man takallama fīhim al-Ḥāfiẓ Ibn Ḥajar min al-ruwāh fī ghayr al-Taqrīb, Maktabat Ibn ʿAbbās lil-Nashr wa-al-Tawzīʿ, al-Manṣūrah, 2010m.